دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحديات النظام الاقليمي العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية : دراسة ميدانية مسحية
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	العزام، عبدالمجيد علي
مؤلفين آخرين:	الهزايمة، محمد عوض(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 31 , ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الصفحات:	16 - 37
رقم MD:	7066
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	تدريس العلوم السياسية، العالم العربي، السياسة الاقليمية، الصراعات السياسية، الاردن، الجامعات، معلمو العلوم السياسية، التربية السياسية، الفكر السياسي، التكتلات الاقتصادية، الاقتصاد الدولي، الصراع العربي الإسرائيلي، القومية العربية، التعاون الاقتصادي، السياسة الخارجية، الامن القومي، المعارضة السياسية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، النفقات العامة، حرية الرأي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/7066

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحديات النظام الاقليمي العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الاردنية دراسة ميدانية مسحية

*عبد المجيد علي العزام ومحمد عوض الهزايمة**

ملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وأثر الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة كالعمر والديانة والرتبة الأكاديمية والتوجه الفكري والدخل الشهري على منظور العينة للتحديات موضوع البحث، ولتحقيق الأهداف المشار إليها تم استخدام استبانة مكونة من قسمين: تضمّن الأول، الخصائص الديمغرافية وذلك لمعرفة علاقتها بالتحديات وأما الثاني فقد تضمن فقرات الاستبانة الرئيسية وهي التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي والحلول المقترحة وبفقرتين رئيسيتين، وقد رتبت التحديات ضمن أصناف ثلاثة: داخلية وإقليمية ودولية، وكل منها صنف إلى تحديات ثلاثة: سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية، ووزعت نماذج الاستبانة على (٤٠) مدرسا عاد منها (٣٥) استبانة ويمثل هذا العدد (٨٧,٥%) من مجموع كامل الاستبانات الموزعة، وقد تمت معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة.

بينت الدراسة بالنسبة لمتغيرات الخصائص الديمغرافية أنه لا توجد وبشكل عام فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمتغيرات، كما بينت هذه النتائج أن أبرز التحديات السياسية كافة فقدان الثقة بين أنظمة الحكم وقواعدها الشعبية ، وتكمن أبرز التحديات الاقتصادية في تحكم دول الجوار الجغرافي بمصادر المياه والممرات المائية العربية، والتبعية الاقتصادية العربية للاقتصاديات الأجنبية، وأما التحديات الاجتماعية والثقافية فتكمن في خلخلة الأمن الاجتماعي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، في حين أشارت نتائج الدراسة إلى ان أبرز الحلول سياسياً يتمثل بتحقيق الوحدة العربية، ومن الناحية الاقتصادية العمل على إيجاد تكتلات اقتصادية عربية وإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية، وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي، يكمن الحل بتنشئة ثقافية للنشء العربي تغرس القيم العربية والإسلامية في النفوس بما يمكنها من المواجهة.

المقدمـــــة

سعت الدول الغربية وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية الى فرض هيمنتها وإحكام سيطرتها بكل الوسائل والأساليب المتاحة على النظام الإقليمي العربي، وقد واجه النظام الإقليمي العربي، ومنذ ولادته عدداً من التحديات الكثيرة والصعبة وعلى جميع الاصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الثقافية، وبات الأمن القومي العربي مهدداً بالخطر.

إضافة إلى ما سبق، فإن التحولات الاستراتيجية الكبرى التي يشهدها العالم على وجه العموم،والوطن العربي على وجه الخصوص، كانتهاء الحرب الباردة والتغيير في بنية النظام الدولي وانتقاله من ثنائية القطبية إلى الأحادية، وحالة الإرباك التي تعيشها الأمة العربية، والعلاقة بين إشكالية القُطرية مقابل القومية، ومفاوضات التسوية للصراع العربي الصهيوني، ووجود الكيان الصهيوني المحرك لجميع حالات الصراع بين الأقطار العربية من جهة وبين العرب والغرب من جهة أخرى، وكذلك إشعال نار الفتنة والحرب بين عدد من الدول العربية وجيرانها كالحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، كل ذلك أدى إلى تشكيل بيئة وقيم سياسية جديدة تتطلب جميعها بلورة اتجاه بحثي جديد، مهمته دراسة تحديات النظام الإقليمي العربي من منظور أهل الاختصاص[1].

إن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة لتشخيص الأسباب الرئيسة والثانوية وراء التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي، ومن ثم تقديم المقترحات لمواجهتها.

أهمية الدراسة

مما لا شك فيه أن التحديات التي تواجه النظام الإقليمي

* قسم العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٢/٩/٤، وتاريخ قبوله ٢٠٠٣/٧/١٣.

العربي كثيرة ومتشعبة، ولا بد من تناولها بالبحث والدراسة، فقد بات الأمر من الضرورات الهامة التي تقتضيها متطلبات المرحلة الحالية، التي يمر بها الوطن العربي ونظامه الإقليمي الذي أصبح في حكم الواهن الضعيف، وأصبحت تطمع فيه حتى أقل القوى شأناً في عالم اليوم. وقد ظهر العديد من الدراسات العربية التي تناولت الواقع العربي الراهن للنظام الإقليمي العربي ولكن معظمها ركز على جوانب معينة جزئية كالوحدة العربية، أو التمزق القومي العربي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة جادة لتشخيص جميع جوانب التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي وعلى كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الثقافية، وعلى جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال وجهات نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الذين تقع على عاتقهم الرسالة التعليمية التي يتلقاها النشء في مجال الثقافة السياسية.

كما ان تقديم حلول مقترحة لتحديات النظام الإقليمي العربي وجعلها بين أيدي القائمين على العملية التربوية للنشء، يضفي أهمية أخرى تضاف إلى ما سبقها، لكون الدراسة لم تكتف بالتشخيص بالقدر الذي أعطت أهمية لعدم بلوغ التحدي مآربه وأهدافه، وهذا من شأنه التنبه لهذه التحديات والحيلولة دون تحقيق أهدافها الساعية لهدم النظام الإقليمي العربي وتصديع بنيانه.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي، وتقديم الحلول المناسبة لمواجهة تلك التحديات وإفشالها، وذلك من خلال ما يلي:

- الكشف عن مدى العلاقة بين الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وبين مدركاتهم للتحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي، وذلك لمعرفة تأثير هذه الخصائص، ان وجد، على مدركات الأفراد المبحوثين.
- تشخيص التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، وفرز هذه التحديات من وجهة نظر أفراد العينة المختارة إلى تحد رئيسي وآخر ثانوي وترتيبها حسب الأهمية وذلك لسهولة وضع ما يلزم من توصيات لمعالجة كل منها.
- التعرف على هذه التحديات من خلال أبعاد ثلاثة: سياسي، واقتصادي، واجتماعي ثقافي.
- تحديد اتجاهات أفراد العينة نحو الحلول المقترحة لمواجهة وإفشال التحديات المختلفة التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي.

فرضيات الدراسة

- قامت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات العمر والديانة والرتبة الأكاديمية والتوجه الفكري والدخل الشهري لأفراد العينة المبحوثة، ومدركاتهم للتحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي.
- إن مدركات العينة المبحوثة للتحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي تتقارب على وجه العموم بشكل كبير إلى حد التطابق فيما بينها.
- النظام الاقليمي العربي كان وما زال مستهدفاً من قبل الغرب وفي طليعته الولايات المتحدة الامريكية، ودولة الكيان الصهيوني.

مصطلحات الدراسة

أولاً: التحديات: يقصد بها القوى التي تعتمد في قيامها على تصورات فكرية وايديولوجية ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، تنظم حركتها على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، وتكون موجهة ضد النظام الإقليمي العربي بهدف النيل منه ودب الوهن في أوصاله وتقطيعها، وبالتالي تمكن الدول الطامعة في النظام الإقليمي العربي من الهيمنة عليه والتحكم بثرواته ومن ثم تحقيق استراتيجيتها المبتغاة.

ثانياً: النظام الإقليمي العربي: يقصد به المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج لكونها تستجمع عناصر النظام الإقليمي كافة، لوجود منطقة جغرافية تحتوي على عدة دول عربية متماثلة في الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وقواسم مشتركة من ثقافة واحدة، وانسجام بين سكان هذه المنطقة، إضافة الى عدم وجود أي من الدول العظمى بين الوحدات المكونة لهذه المنطقة[٢]، وكل هذا يبرر لنا تسمية المنطقة العربية بالنظام الاقليمي العربي، لكون قومية النظام تترسخ عبر بوابة الوعي العربي بقضايا وحدة الامة والارض والمصير[٣].

ولأن هذه المنطقة العربية تتوافر لديها كل أسباب القوة الاقتصادية والجغرافية والديمغرافية والثقافية، فإن توحدها في نظام إقليمي قوي يشكل خطراً على الغرب ومصالحه الاستراتيجية وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا يعتبر إضعاف النظام العربي وتقويض بنيانه من بين أبرز الاهتمامات للدول الغربية الطامعة في المنطقة العربية.

وقد تجسد هذا من قبل في مؤتمر لندن (١٩٠٥-١٩٠٧)، وخلوصه إلى وضع استراتيجية قائمة على تفتيت النظام العربي، فقد أشارت لجنة هذا المؤتمر بتوجيهـــاتها إلى ما يلي[٤]:

- ان المنطقة الواقعة بين المحيط والخليج، منطقة تتوافر فيها كل أسباب القوة، فإذا ما تم توحيدها، فإن أوروبا تكون في خطر منها، لذا فعلى الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئتها لتبقى في حالة ضعف.
- إبقاء شعب هذه المنطقة على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل.
- إقامة حاجز بشري قوي وغريب، يحتل الجسر الذي يربط أوروبا بالعالم القديم، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط، ويشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة،وبذلك يتم الفصل بين أفريقيا العربية وآسيا العربية. وسعياً من الغرب الطامع في تحقيق أهدافه المتمثلة بتمزيق أجزاء المنطقة العربية، ووفقاً لهذه الاستراتيجية التي تولدت عن مؤتمر لندن المشار إليه، فقد سعت فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦ إلى وضع اتفاقية (سايكس – بيكو) المعروفة، تلك الاتفاقية التي مزقت الأمة والأرض العربية معاً[٥]، والتي وصفها رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج آنذاك بأنها "اتفاقية مجنونة"[٦]، وآخرون وصفوها بأنها "اتفاقية مروعة وليدة الجشع في أبشع صوره"[٧]. وفي تشرين الثاني عام ١٩١٧م، أعطت بريطانيا لليهود وعدها المعروف بوعد بلفور، الذي نص على إعطاء فلسطين وطناً قومياً لليهـــود[٨]، وتلاحق مسلسل المخططات الاستعمارية الغربية ضد المنطقة العربية عبر مسيرة القرن العشرين، كان منها على سبيل المثال استغلال حادثة غزو العراق للكويت عام١٩٩٠م، وتجييش جيوشها والدفع بها إلى منطقة الخليج العربي للتحكم بمصادر الطاقة والقرار السياسي العربيين في آن واحد بالمنطقة العربية، وإملاء سياسات على العرب تعود في مجملها لصالح الغرب والكيان الصهيوني، طفل الغرب المدلل.

منهجية الدراسة

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، إيماناً منهما بأن هذا المنهج هو الأنسب لطبيعة المشكلة البحثية موضوع الدراسة، والأقدر للوصول إلى نتائج علمية دقيقة، مقدرة بالنسب المئوية المعتمدة على الأرقام ذات الدلالة الإحصائية. وتمت معالجة البيانات التي جمعت ميدانياً بواسطة الحاسوب باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتم استخراج الجداول التكرارية، والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي (ANOVA).

مجتمع الدراسة

شملت الدراسة عينة مسحية لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الحكومية والأهلية، وتم توزيع أربعين نموذجاً من نماذج الاستبانة في الفترة الواقعة بين شهري حزيران وايلول ٢٠٠٢، عاد منها خمس وثلاثون استبانة تم التعامل معها، ولم يتم استبعاد أي منها لصلاحية الاستبانات العائدة، وهذه تمثل ما نسبته (٨٧,٥%) من عدد الاستبانات التي وزعت.

إن اختيار مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الحكومية والأهلية ليكونوا موضوع (مجتمع الدراسة)، يعود إلى أسباب اعتبارية في مقدمتها أن هذه العينة، إضافة الى كونها من المثقفين، هي الأقرب تخصصاً لموضوع التحدي وتشعباته وأبعاده، وبالتالي الأقدر على تشخيص التحديات للنظام الإقليمي العربي. وهذا يقدم فائدة كبيرة للبحث قوامها معرفة التحدي الرئيسي من الثانوي حسب إجابات العينة والتي ستعتمد بلا شك على خلفياتهم العلمية السياسية المتشعبة في علم السياسة والمتعلقة بتخصصاتهم ما بين: النظرية السياسية والنظم السياسية والفكر السياسي.

أداة الدراسة

تم جمع البيانات الأولية من أفراد العينة باستخدام استبانة صمّمها الباحثان، بطريقة تخدم أغراض بحثهما، وتكونت من جزأين: تناول الجزء الأول خصائص عامة لأفراد عينة البحث، من حيث العمر والدين والرتبة الأكاديمية والتوجه الفكري والدخل الشهري وهي مرتبة رقمياً من (١ – ٥).

أما الجزء الثاني فقد تضمن فقرتين هما: فقرة التحديات وفقرة الحلول، وأخذت فقرة التحديات التسلسل أولاً بين العناوين الرئيسة في الاستبانة، وتضمنت ثلاثة محاور أساسية هي: محور التحديات الداخلية ومحور التحديات الإقليمية ومحور التحديات الدولية، وكل محور منها تضّمن بدوره ثلاثة تحديات هي: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الثقافي، وكل تحدٍ من التحديات هذه اشتمل على خمسة تحديات رتبت في استبانة الدراسة بـــ (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ...)، و بلغت في مجموعها خمسة وأربعين تحدياً وزيادة في

الإيضاح فقد جاءت فقرة التحديات بمحاورها الأساسية على النحو التالي:

- **محور التحديات الداخلية:** وتضمّن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وبيّنا التحديات تلك بما تشير إليه الأرقام من (٦ – ٢٠) وصيغت بإسلوب يتناسب ونوع التحدي الداخلي المحتمل للنظام الإقليمي العربي.
- **محور التحديات الإقليمية:** وتضمّن هو الآخر بدوره تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية، وأوضحنا هذه التحديات بما تشير إليه الأرقام من (٢١ – ٣٥)، وصيغت هي الأخرى بما يتناسب و كل تحدٍ إقليمي محتمل للنظام الإقليمي العربي.
- **محور التحديات الدولية:** وتضمن كسابقيه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية، وأوضحنا تحديات هذا المحور بما تشير إليه الأرقام من (٣٦ – ٥٠)، وصيغت بأسلوب يتناسب وكل تحدٍ دولي محتمل للنظام الإقليمي العربي.

وأما فقرة الحلول فقد أخذت التسلسل رابعاً بين العناوين الرئيسة في الاستبانة، وقد تضمنت ثلاثة اتجاهات للحلول المقترحة هي: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الثقافي، لتتناسب والتحديات الرئيسية التي تضمنتها الدراسة، وكل اتجاه فيها تضمن بدوره ثلاثة حلول رتبت هي الأخرى رقمياً، وكونت في مجموعها تسعة حلول مقترحة. وجاءت فقرة الحلول المقترحة بتوجهاتها الثلاثة على النحو التالي:

- الحلول السياسية المقترحة، وروعي في صياغتها إلى حدٍ كبير تغطية كافة التحديات السياسية التي وردت في المحاور الأساسية لفقرة التحديات، وتمت الإشارة إليها بالارقام من (٥١ – ٥٣).
- الحلول الاقتصادية المقترحة، وروعي عند صياغتها تغطية كل التحديات الاقتصادية التي وردت في المحاور الأساسية لفقرة التحديات، وتمت الإشارة إليها بالأرقام (٥٤ – ٥٦).
- الحلول الاجتماعية الثقافية المقترحة، وتمت مراعاة شمولها عند الصياغة لتغطي كل التحديات الاجتماعية والثقافية التي وردت في المحاور الأساسية لفقرة التحديات، وتمت الإشارة إليها بالأرقام (٥٧ – ٥٩).

صدق الاداة وثباتها

اعتمدت هذه الدراسة على الصدق المنطقي الاستدلالي، وهو صدق المفردات وطريقة صياغتها، وقد تم التأكد من ذلك من خلال العمل الإجرائي الذي قام به الباحثان، فقد قاما بعد تصحيح الاستبانة المعدة لهذه الدراسة بعرضها على أربعة محكمين من ذوي الاختصاصات المختلفة في حقل العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكون الدراسة إلى حد كبير تتعلق بأصحاب التخصصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث طلب منهم إبداء الرأي وتقدير درجة شمول فقرات الاستبانة لمعرفة مدى ملاءمتها لنوع التحدي المطروح للنظام الإقليمي العربي من منظور مجتمع الدراسة.

هذا وقد طلب من المحكمين وضع درجة على يسار كل تحدٍ وحل مقترح (١-١٠) وفي الخانة المتخصصة التي وضعت على يسار كل تحدٍ من التحديات المطروحة والحلول المقترحة لجلب انتباه المحكم أثناء تفحصه الاستبانة عند تحكيمها، كما طلب منهم وضع أي ملاحظات يرونها مناسبة، وقام الباحثان بتفريغ استبانة المحكمين وإجراء عملية حسابية لكل تحد من التحديات والحلول المقترحة والمطروحة، وقد تم أخذ الأسئلة التي أجمع عليها المحكمون بنسبة لا تقل عن (٧٨%).

أما بالنسبة لثبات الأداة، فقد تم قياسها من خلال توزيع ثماني استبانات على مجموعة من المبحوثين كعينة استطلاعية أولية، للتأكد من وضوح فقرات الاستبانة لبدء تحكيمها، وتم استخراج معامل ارتباط ألفا حيث كان (٨٤,٥%)، واعتبرت درجة معامل الارتباط هذه مقبولة جداً لأغراض البحث.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن التحديات للنظام الإقليمي العربي، فالبعض منها يتناول جانباً من جوانب الدراسة، والبعض الآخر يتناول جزئية من جزئيات أحد الجوانب الكثيرة التي تعد بمثابة تحديات للنظام الإقليمي العربي كما تصورها الباحثان، ولكننا لم نعثر على دراسة متكاملة من بين ما تناولناه من دراسات، تتشابه إلى حد ما مع دراستنا هذه، التي تناولت وبصورة متخصصة مجموعة كثيرة من التحديات وعلى مختلف المستويات التي تواجه النظام الإقليمي العربي.

– ومن الدراسات السابقة دراسة حبيب عام ١٩٩١، وكانت دراسة نظرية تناولت بلدان العالم الثالث واتخذت من الدول العربية نموذجاً ساقته في ثناياها، وبهذا تكون قد أعطت النظام الإقليمي العربي عند تناول دوله بعض الخصوصيات، والدراسة كانت في حد ذاتها دراسة شمولية تدور محتوياتها حول السمات المشتركة لدول العالم الثالث

والدول العربية من هذا الصنف، وقد أثار الباحث السمات على صورة إشكاليات تترك بصماتها على تلك الدول من ناحية جوانب حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحدث الباحث في دراسته عن دول النظام الاقليمي العربي، وبيّن انها تتمتع بالثروات الطبيعية والموارد المادية والبشرية والفنية، إلى جانب وحدتها الإقليمية، وتقاربها الجغرافي مما يدفعها إلى المزيد من التعاون والتنسيق الذي تواجه به كل التحديات وتنتصر عليها[٩].

– أما دراسة المجذوب عام ٢٠٠٠، فكانت هي الأخرى دراسة نظرية توصل الباحث من خلالها إلى عدة إشكاليات تعرقل الوحدة العربية. ومن هذه الإشكاليات التي أشار إليها الباحث، ما يكمن في الأنظمـــة السياسية العربية الحاكمة التي تملك حق إصدار القرارات السياسية والتي لاتعمل على تحريك الأوضاع باتجاه تحقيق الوحدة. ويرى الباحث انه من الصعوبة بمكان قيام الوحدة العربية بالاعتماد على النصوص الدستورية، في الوقت الذي تنادي هذه النصوص بالقطرية، والحيلولة دون تفكيك الدولة القطرية والانضمام إلى كيان عربي اكبر، وآخر هذه الإشكاليات كانت القوة، وقد وجد فيها أنها ليست الطريق الأفضل والسليم إلى الوحدة، وأشار إلى اجتياح العراق للكويت عام (١٩٩٠) كدليل وبرهان، والتي من نتائجها زيادة القطيعة بين الدول العربية، ومحاربة جيوش الدول العربية بعضها بعضاً في حربها التي كانت من أجل إخراج العراق من الكويت. وقد كان لهذه الدراسة دور في صياغة بعض أسئلة وأفكار مشروعنا الدراسي هذا[١٠].

– دراسة بني هاني والشريدة عام ١٩٩٢ بحثت في موضوع الوحدة العربية من منظور عينة من المثقفين في تسعة أقطار عربية، وقد كانت الغالبية العظمى من أفراد العينة متفقة بالرأي حول ضرورة تحقيق الوحدة العربية لما لها من أهمية كبرى في قهر التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي[١١].

– وتطرقت دراسة المشاقبة والهزايمة عام ٢٠٠١، إلى موضوع الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي لدى مجموعة من الطلبة في الجامعات الأردنية، وحاولت الدراسة التعرف على مدى العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالعينة ومدركاتهم السياسية لأسباب التمزق القومي العربي، وقد أوضحت الدراسة أن أفراد العينة تتفاوت في إدراكها لهذه الأسباب تبعاً لعدة عوامل بينتها الدراسة، كما توصلت إلى أهم أسباب التمزق القومي العربي والتي تكمن في غياب الوعي القومي العربي والمشروع الصهيوني التوسعي، وقد سجلا نسباً متماثلة بلغت (٨١,١٣%) من مجمل أفراد العينة. كما أفادت الدراسة بأن فقدان الثقة بين القيادات والشعوب العربية، هو سبب معمق لأسباب التمزق القومي العربي، وقد أشارت إليه إجابات ما نسبته (٧٢,٤٥%) من أفـــراد العينـــة[١٢].

– وتناولت دراسة الطويسي عام ١٩٩٨ مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي من منظور عينة من المجتمع الأردني خصّت المثقفين الأردنيين وقادة الرأي وأولئك الذين توكل إليهم مهمة صياغة الخطاب السياسي الأردني. وربط الطويسي مصادر التهديد بعدّة ابعاد منها البعد الاستراتيجي والبعد الاسرائيلي ودول الجوار، والبعد الداخلي المرتبط بالدولة القطرية ذاتها. وتوصلت الدراسة الى ان من اهم مصادر التهديد هي: عدم التكافل العربي وسجّل كمؤشر تهديد رئيسي بنسبة ٦٣%، والتهديد المرتبط بالمشروع الصهيوني التوسعي وسجّل كمؤشر تهديد رئيسي بنسبة ٦٦%، وإسهام الولايات المتحدة الامريكية في ترسيخ الاختلال في توازن القوة بين العرب واسرائيل ولصالح اسرائيل أشارت اليه ما نسبته ٦٧% من أفراد العينة وكمؤشر تهديد رئيسي، والدعم الأمريكي لإسرائيل أفادت به وكتحد رئيسي ما نسبته ٦٦%، وازمة الشرعية السياسية لانظمة الحكم العربي وغياب المشاركة السيـــاسية وإخفاق تجارب التنميـــة القطرية[١٣].

– وهناك دراسة شرف الدين عام ٢٠٠٢ وقد تناولت جوانب مختلفة للأزمات الخانقة التي تعيشها المجتمعات العربية، وقد ركزت الباحثة على تحد رئيسي وهام يرتبط بعوائق تكوين المجتمع المدني العربي، والتي حصرتها بالتباين بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها الاجتماعية، والازدواجية داخل المجتمعات العربية، ومنظومة العلاقات والتفاعلات القائمة على الدين الإسلامي، ومشكلة الدولة في الوطن العربي وغياب الديمقراطية والمنظومة التربوية، وقد تمت الاستفادة من هذه العوائق في صياغة بعض فقرات الاستبانة لهذه الدراسة[١٤].

– وأما دراسة حسن عام ٢٠٠٠، وهي دراسة نظرية تناولت العولمة وآثارها في النظام الإقليمي العربي، فاعتبرت العولمة تحدياً رئيسياً للنظام الإقليمي العربي، حيث انها عززت الدور الأمريكي المهيمن على النظام العربي، وزادت من دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي، وهذا أدى إلى تعميق أزمته وعدم استقراره، وكذلك زاد من مخاطر تفكيك النظام الإقليمي العربي وإعادة تركيبه بطريقة تخدم مصالح القوى الدولية والإقليمية وفي طليعتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني[١٥].

– دراسة الريماوي عام ١٩٩٨، وهي دراسة ميدانية ذات بعد ثقافي تعبر عن مدى الوعي القومي العربي لدى مجموعة من الطلبة في جامعة السابع من ابريل، وقد ركزت على كشف مواطن الضعف الذهني لدى الطلبة والمتعلقة بخارطة الوطن العربي السياسية، ومعرفة أسباب الضعف، وتحليل وتقديم الاقتراح الذي يسهم في تقوية الوعي بضرورة الإحاطة بمحتوياتها(١٦).

– أمّا دراسة غليون النظرية عام ١٩٩٨ فتناولت التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن العشرين، ولخصتها بثلاثة تحديات كبرى هي: تحدّي تأمين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصةً في ظل شروط العولمة الجديدة والتهميش الحتمي للدول العربية، وتحدي الحفاظ على الامن والاستقلال الوطني، وتحدّي الاستقرار السياسي. وخلصت الدراسة الى أن أهم خطوات الاصلاح لمواجهة التحديات تكمن في تغيير الانظمة العربية لأنه في ظل الوضع الراهن لا أمل في نشوء سياسات تاخذ بعين الاعتبار مصالح ومنافع الشعوب العربية الوحدوية(١٧).

إن معظم الدراسات السابقة لم تتناول تحديات النظام الإقليمي العربي بتخصصية وشمولية، وركزت على جوانب جزئية من تلك التحديات وأوردتها بصورة عشوائية دون تصنيف وترتيب، كما أعطت اهتماماً لبعضها وأغفلت البعض الآخر، إلا أنها جميعاً أكدت ضرورة قيام الوحدة العربية كحلٍ هام في مواجهة التحديات.

ومن هنا جاءت ضرورة إجراء هذه الدراسة المسحية الشاملة لتأخذ الملاحظات السابقة بعين الاعتبار، وفي اعتقادنا، ان هذه الدراسة –على خلاف الدراسات السابقة– تناولت عدداً كبيراً من التحديات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وفي مستوياتها الداخلية والإقليمية والدولية، وقدمت الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

تحليل نتائج الدراسة

تم تقسيم فقرات الاستبانة الرئيسية إلى مجموعات جاءت على شكل محاور، ليسهل ضبط الدراسة وصولاً إلى النتائج التي يتوخاها البـاحثان من دراستهما وهي: محور الخصائص الديمغرافية ومحور التحديات الداخلية والإقليمية والدولية ومحور الحلول، وعند تفريغ الإجابات تبين للباحثين ما يلي:

أولاً: محور الخصائص الديمغرافية

– **الفئات العمرية:** تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى أن (٦٠%) مـن أفـراد العينة تقع في الفئة العمـرية الثالثة (٤٦–٥٥ عاماً)، يليها أفراد الفئة الأخيرة (٥٦عاماً فما فوق) وتشكل (١٧,١%). ويتبعها على التوالي وبالنسب (١٤,٣%) و(٨,٦%) أفراد الفئة الثانية (٣٦–٤٥)، وأفراد الفئة الأولى (٣٥ عاماً فما دون). وتشكل الفئة التي تزيد أعمار أفرادها عن (٣٦ عاما) نسبة (٩١,٣%) من مجمل أفراد العينة، وهذا يعني أن معظم أفراد العينة هم في أواسط أعمارهم و ما فوق، وفي هذا السن يكون الفرد قد اكتسب من الخبرة و التجربة الكثير، وأصبح أكثر نضجاً وموضوعية في نظرته للأمور. وفيما يتعلق باتجاهات أفراد الفئات العمرية فتبين جداول تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مع جميع محاور الدراسة باستثناء محور التحديات السياسية على الصعيد الداخلي (الأسئلة ٦–١٠)، حيث يبين الجدول رقم (٢) أن قيمة (F) المحسوبة (٣,٣٨) أكبر من قيمتها الجدولية (٢,٦٩) عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) ودرجات حرية ما بين (٤–٣٠).

ويؤكد هذه النتيجة مستوى الأهمية البالغ (٠,٠٢١) حيث انها أقل من (٠,٠٥) وهو المستوى المعتمد لهذه الدراسة. ويبين الجدول رقم (٣) مصفوفة العلاقة المتقاطعة (Cross tabulation) بين فئات العمر وبين اتجاهاتهم حول أسئلة المحور السياسي الداخلي (الأسئلة ٦–١٠)، حيث أظهر الجدول أن (٦٦,٦ %) من أفراد الفئة الأولى يرون في السؤال رقم (٦) تحدياً رئيسياً مقابل (٨٠,٠%) من أفراد الفئة الثانية، و(٧١,٤ %) من أفراد الفئة الثالثة و(١٠٠%) من أفراد الفئة الرابعة. وبالنسبة للسؤال رقم (٧)، فترى نسبة (٦٦,٦%) من أفراد الفئة الأولـى أنه تحد رئيسـي مقـابل (٤٠,٠%) من أفراد الفئة الثانية، و(٨٠,٩%) من أفراد الفئة الثالثة و(٦٦,٦%) من أفراد الفئة الرابعة. أما السـؤال رقم (٨) كتحد رئيسي، فترى ما نسبته (٣٣,٣%) من أفراد الفئة الأولى و(٦٠,٠%) من أفراد الفئة الثانية و(٣٨,١%) من أفراد الفئة الثالثة و(٥٠,٠%) من أفراد الفئة الرابعة ذلك. وبالنسبة للسؤال رقم (٩)، فيرى (٦٦,٦%) من أفراد العينة الأولى فيه تحدياً رئيسياً، مقابل (٨٠,٠%) من أفراد الفئة الثانية و(٦٦,٦%) من أفراد الفئة الثالثة و(١٠٠%) من أفراد الفئة الرابعة. وأما السؤال رقم (١٠) فإنه يشكل تحدياً رئيسياً في نظر (٦٦,٦%) من أفراد الفئة الأولى مقابل (١٠٠%) من أفراد الفئة الثانية و(٨٠,٩%) من أفراد الفئـة الثالثـة و(١٠٠%) من أفراد الفئة الرابعة. وهذه النسب بمجملها تشير إلى وجود علاقة، ولو انها ليست قوية، بين متغير العمر وبين نظرة أفراد العينة إلى التحديات السياسية الداخلية،

الجـــدول رقم (١)
الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

المتغيرات	الفئـــــات	التكرار	النسب المئوية
١-العمر	٣٥ فما دون	٣	٨,٦
	٣٦ - ٤٥	٥	١٤,٣
	٤٦ - ٥٥	٢١	٦٠,٠
	٥٦ فما دون	٦	١٧,١
٢-الديانة	مسلم	٣٤	٩٧,١
	مسيحي	١	٢,٩
	خلاف ذلك	-	صفر
٣-الرتبة الأكاديمية	مدرس	١	٢,٩
	أستاذ مساعد	١٨	٥١,٤
	أستاذ مشارك	١٣	٣٧,١
	أستاذ	٣	٨,٦
٤-التوجه الفكري	إسلامي	٥	١٤,٣
	قومي	١٥	٤٢,٩
	وطني	١١	٣١,٤
	اشتراكي (شيوعي)	١	٢,٩
	حـــر	-	-
	خلاف ذلك	٣	٨,٦
٥-الدخل الشهري	٧٠٠ دينار فما دون	٥	١٤,٣
	٧٠١ - ١٠٠٠ دينار	٢٠	٥٧,١
	١٠٠١-١٥٠٠ دينار	٦	١٧,١
	١٥٠١ فما فوق	٤	١١,٤

حيث تفيد الأرقام بأن نسبة الأفراد الذين هم في وسط العمر وما فوق (٩١,٣%) يرون في التحديات السياسية الداخلية تحديات رئيسة وبنسبة عالية تصل أحياناً إلى (١٠٠%) مقابل (٨,٧%) ممن يصغرونهم سناً ونظرتهم إلى التحديات السياسية كتحديات رئيسية أقل بكثير من نظرة الفئات التي تكبرهم سناً.

- **الديانة:** أما فيما يتعلق بديانة أفراد العينة فقد بينت معطيات الجدول رقم (١) أن شخصاً واحد فقط يدين بالمسيحية مقابل (٣٤) شخصاً أو ما نسبته (٩٧,١%) من أفراد العينة يدينون بالإسلام، ولهذا فقد آثر الباحثان عدم أخذ هذه الخاصية الديمغرافية بعين الاعتبار في دراسة العلاقة بين متغير الدين واتجاهات الأفراد نحو التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي.

- **الرتبة الأكاديمية:** أظهرت بيانات الجدول رقم (١) أن من بين أفراد العينة شخصاً واحداً فقط برتبة مدرس، وثلاثة أشخاص برتبة أستاذ، و(١٨) شخصاً أو ما يساوي (٥١,٤ %) يحملون رتبة أستاذ مساعد و(٣٧,١%) يحملون رتبة أستاذ مشارك. ومع وجود فارق ملحوظ في رتب أفراد العينة الأكاديمية إلا أن جداول تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لم تبين أية علاقة بين اتجاهات أفراد هذه الفئات حول أي محور من محاور هذه الدراسة.

- **التوجه الفكري:** وفيما يتعلق بهذه الخاصية لأفراد العينة فقد أفادت بيانات الجداول أن نسبة (٤٢,٩%) من أفراد العينة ذوو اتجاهات قومية يليها (٣١,٤%) من ذوي الاتجاهات الوطنية، ثم تليها نسبـــة الإسلاميين (١٤,٣%)، و(٨,٦%) من ذوي اتجاه فكري رأسمالي حر مقابل (٢,٩%) من ذوي اتجاه اشتراكي شيوعي، ويتضح من هذه النسب أن ذوي الاتجاهات الوطنية والقومية يشكلون (٧٤,٣%) من مجمـــل أفراد العينة. وبينت جداول تحليل التبـــاين الأحادي (ANOVA) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات الفكرية لأفراد العينة واتجاهاتهم نحو محور التحديات الاجتماعية الثقافية على الصعيد الدولي، الأسئلة (٤٦-٥٠)، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (٦,٦٩) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٢,٤٥)، وكان مستوى الأهمية صفراً وهو

الجـدول رقم (٢)
تحليل التباين الأحادي لإجابات العينة على التحديات الداخلية على الصعيد السياسي، الأسئلة(٦ – ١٠).

المتغير	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	درجة الأهمية (.sign)
العمر	٣,٣٨	٢,٦٩	٠,٢١
الرتبة الأكاديمية	١,٩٢١	ـــ	٠,١٣٣
الاتجاه الفكري	٠,٩٧٠	ـــ	٠,٤٣٨
الدخل الشهري	١,٦٩٦	ـــ	٠,١٧٧

الجدول رقم (٣)
النسب المئوية لإجابات أفراد الفئات العمرية على أسئلة التحديات السياسية الداخلية (كتحديات رئيسية) (cross tabulation).

الرقم	السؤال	الفئات العمرية ١	٢	٣	٤
٦	تراجع سيادة الدولة القطرية	٦٦,٦ %	٨٠%	٧١,٤ %	١٠٠%
٧	هشاشة شرعية أنظمة الحكم العربي	٦٦,٦%	٤٠%	٨٠,٩ %	٦٦,٦ %
٨	حساسية علاقات الجوار العربية	٣٣,٣%	٦٠ %	٣٨,١ %	٥٠ %
٩	تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية	٦٦,٦%	٨٠ %	٦٦,٦ %	١٠٠ %
١٠	فقدان الثقة بين أنظمة الحكم وقواعدها الشعبية	٦٦,٦ %	١٠٠ %	٨٠,٩ %	١٠٠ %

أقل بكثير من (٠,٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة، وكذلك بينت الجداول وجود علاقة بين الاتجاه الفكري لأفراد العينة وبين اتجاهاتهم نحو محور الحلول المقترحة على الصعيد الاجتماعي والثقافي (الأسئلة ٥٧ – ٥٩)، حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (٦,٣٣)أكبر من قيمتها الجدولية (٣,٣٢)، أما مستوى الأهمية فقد سجل (٠,٠٠٥) وهو أصغر من (٠,٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

– **الدخل الشهري:** يبين الجدول رقم (١) أن أربعة أفراد أو (١١,٤%) من أفراد العينة يتمتعون بأعلى مستوى من الدخل الشهري من بين جميع أفراد العينة (١٥٠١ دينار فما فوق) مقابل خمسة أفراد أو (١٤,٣%) من ذوي دخول متدنية (٧٠٠ دينار فما دون)، وستة أشخاص من أفراد العينة (١٧,٧%) فقط يتقاضون دخلاً شهرياً ما بين (١٠٠١– ١٥٠٠دينار)، ولكن دخول معظم أفراد العينة وعددهم (٢٠) فرداً أو ما نسبته (٥٧,١%) فتتراوح ما بين (٧٠١ – ١٠٠٠ دينار) شهرياً، أما بالنسبة للعلاقة بين دخول أفراد فئات هذا المتغير وبين اتجاهاتهم نحو محاور الدراسة، فلم تشر جداول البيانات الإحصائية في هذه الدراسة لوجودها، ومما يؤكد صحة هذه النتيجة أن جميع مستويات الأهمية أكبر من (٠,٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة. ولقياس مدى دقة نتائج الدراسة، فقد بلغ معامل الفا (٨٤,٥٢ %) مما يشير إلى علاقة اتساق وترابط عالٍ بين عبارات الاستبانة، وهذه النسبة تزيد بكثير عن النسبة المقبولة إحصائياً والبالغة (٦٠%)[١٨].

ثانياً: محـور التحـديات

– **محور التحديات الداخلية:** وقد اشتمل على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية. وحول اعتقاد مجتمع العينة فيما يتعلق بتحديات هذا المحور يبينه ما جاء في الجدول رقم (٤).

١. **التحديات السياسية على الصعيد الداخلي:** يرى ما نسبته (٧٧,١%) تراجع سيادة الدولة القطرية كتحدٍ رئيسي للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٢٢,٩%) كتحدٍ ثانوي، وأما هشاشة شرعية أنظمة الحكم العربية فقد سجلت النسبة من منظور أفراد العينة (٧١,٤%) على اعتبار ذلك يشكل تحدياً رئيسياً، وما نسبته (٢٨,٦%) كتحدٍ ثانوي. وأما حساسية علاقات الجوار العربية فقد سجلت ما نسبته

الجـدول رقم (٤)
النسب المئوية لافراد العينة.

رقم السؤال	تحد رئيسي	النسبة المئوية	تحد ثانوي	النسبة المئوية	لا ادري	النسبة المئوية
٦	٢٧	٧٧,١	٨	٢٢,٩		
٧	٢٥	٧١,٤	١٠	٢٨,٦		
٨	١٥	٤٢,٩	١٩	٥٤,٣	١	٢,٩
٩	٢٦	٧٤,٣	٩	٢٥,٧		
١٠	٣٠	٨٥,٧	٥	١٤,٣		
١١	٢٣	٦٥,٧	١٢	٣٤,٣		
١٢	٢٠	٥٧,١	١٥	٤٢,٩		
١٣	٢٧	٧٧,١	٨	٢٢,٩		
١٤	٢٤	٦٨,٦	١١	٣١,٤		
١٥	٢٧	٧٧,١	٨	٢٢,٩		
١٦	٢٤	٦٨,٨	١٠	٢٨,٦	١	٢,٩
١٧	٢٥	٧١,٤	١٠	٢٨,٦		
١٨	٢٢	٦٢,٩	١٣	٣٧,١		
١٩	١٧	٤٨,٦	١٨	٥١,٤		
٢٠	٢٧	٧٧,١	٨	٢٢,٩		
٢١	٢٤	٦٨,٨	١٠	٢٨,٦	١	٢,٩
٢٢	٢٢	٦٢,٩	١٣	٣٧,١		
٢٣	٢٥	٧١,٤	١٠	٢٨,٦		
٢٤	٢٢	٦٢,٩	١٣	٣٧,١		
٢٥	٢٢	٦٢,٩	١٣	٣٧,١		
٢٦	٢٠	٥٧,١	١٥	٤٢,٩		
٢٧	٢٩	٨٢,٩	٦	١٧,١		
٢٨	١٧	٤٨,٦	١٨	٥١,٤		
٢٩	١١	٣١,٤	٢٤	٦٨,٦		
٣٠	٢٤	٦٨,٦	١١	٣١,٤		
٣١	١٠	٢٨,٦	٢٤	٦٨,٦	١	٢,٩
٣٢	١٢	٣٤,٣	٢٣	٦٥,٧		
٣٣	١٥	٤٢,٩	١٧	٤٨,٦	٣	٨,٦
٣٤	٣	٨,٦	٢٩	٨٢,٩	٣	٨,٦
٣٥	٢٢	٦٢,٩	١٢	٣٤,٣	١	٢,٩
٣٦	٢٥	٧١,٤	١٠	٢٨,٦		
٣٧	٢٥	٧١,٤	١٠	٢٨,٦		
٣٨	٢٢	٦٢,٩	١٣	٣٧,١		
٣٩	٢٦	٧٤,٣	٩	٢٥,٧		
٤٠	١٨	٥١,٤	١٦	٤٥,٧	١	٢,٩

تكملة الجدول رقم (٤)

٤١	٢٩	٨٢,٩	٦	١٧,١	
٤٢	٢٦	٧٤,٣	٩	٢٥,٧	
٤٣	١٣	٣٧,١	٢٢	٦٢,٩	
٤٤	١٩	٥٤,٣	١٦	٤٥,٧	
٤٥	٢٧	٧٧,١	٧	٢٠,٠	١ ٢,٩
٤٦	١٩	٥٤,٣	١٦	٤٥,٧	
٤٧	١٥	٤٢,٩	٢٠	٥٧,١	
٤٨	١٨	٥١,٤	١٦	٤٥,٧	١ ٢,٩
٤٩	٧	٢٠,٠	٢٧	٧٧,١	١ ٢,٩
٥٠	٢٦	٧٤,٣	٨	٢٢,٩	١ ٢,٩
٥١	٢٩	٨٢,٩	٦	١٧,١	
٥٢	٢٨	٨٠,٠	٧	٢٠,٠	
٥٣	١٥	٤٢,٩	١٨	٥١,٤	٢ ٥,٧
٥٤	٣٥	١٠٠,٠	--	--	
٥٥	٣٢	٩١,٤	٣	٨,٦	
٥٦	٣٤	٩٧,١	١	٢,٩	
٥٧	٣٠	٨٥,٧	٤	١١,٤	١ ٢,٩
٥٨	١٦	٤٥,٧	١٩	٥٤,٣	
٥٩	٢٩	٨٢,٩	٦	١٧,١	

(٤٢,٩%) على أنها تشكل تحدياً رئيسياً وما نسبته (٥٤,٣%) على أنها تشكل تحدياً ثانوياً. وأما تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، فقد سجلت ما نسبته (٧٤,٣ %) على أنها تشكل تحدياً رئيسياً، وما نسبته (٢٥,٧%) على أنها تحد ثانوي، في حين قفزت فقرة فقدان الثقة بين أنظمة الحكم وقواعدها من منظور مجتمع العينة إلى أعلى نسبة بين نسب التحديات السياسية الرئيسية لتسجل (٨٥,٧%) رئيسياً مقابل (١٤,٣ %) لمن رأى منهم أنها تحد ثانوي، ويلاحظ أن نسبة اللاأدري قد اختفت بين نسب التحديات السياسية داخلياً، وهذا يعني أن صورة التحديات واضحة في فكر وفهم أفراد العينة، والاختلاف فيما بينها يقع في دائرة الترجيح على اعتبار أن هذا التحدي رئيسي أو ثانوي.

٢.**التحديات الاقتصادية على الصعيد الداخلي:** يعتقد ما نسبته (٦٥,٧%) بإخفاق مشاريع التنمية في الدولة القطرية وأنها تشكل تحدياً رئيسياً للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٣٤,٣%) أنها تشكل تحدياً ثانوياً. وبالتفاوت في توزيع الثروات العربية كتحد رئيسي سجلت النسبة (٥٧,١%)، يقابلها (٤٢,٩%) ترى أنها تحد ثانوي. وأما ارتفاع المديونية في موازنات الدول العربية، فقد سجلت ما نسبته (٧٧,١%) اعتبار ذلك كتحد رئيسي، وما نسبته (٢٢,٩%) على أن ذلك تحد ثانوي؛ في حين سجلت فقرة تدهور معدلات الإنتاج وانخفاض المستوى التقني للصناعات العربية باعتبارها تحدياً رئيسياً (٦٨,٦%) يقابلها كتحد ثانوي ما نسبته (٣١,٤%)، والتداخل بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي الذي انعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية البينية العربية فقد تساوى تماماً مع نسبة ارتفاع المديونية في موازنات الدول العربية، حيث

سجلت ما نسبته (٧٧,١%) على أن ذلك يشكل تحدياً رئيسياً، يقابلها (٢٢,٩%) على اعتبار أنها تحد ثانوي، وقد اختفت نسبة اللاأدري في إجابات المبحوثين للتحديات الاقتصادية، وهذا يدل على وضوح الرؤية لدى الفئة المبحوثة في مجال التحدي الاقتصادي للنظام الإقليمي العربي.

٣. **التحديات الاجتماعية والثقافية على الصعيد الداخلي:** يرى ما نسبته (٦٨,٦%) في اهتزاز صورة هوية الثقافة العربية في نفوس النشء العربي تحدياً رئيسياً للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٢٨,٦%) يرونها تحدياً ثانوياً، وتسجل اللاأدري ما نسبته (٢,٩%). وبقصور مناهج التدريس العربية للارتقاء لمصاف القضايا الاجتماعية والثقافية العربية كتحد رئيسي سجلت الفقرة نسبة (٧١,٤%)، يقابلها كتحد ثانوي ما نسبته (٢٨,٦%). والهجمة الغربية على الإسلام وتصويره كأداة للتخلف الاجتماعي والثقافي واعتبار ذلك كتحد رئيسي سجلت ما نسبته (٦٢,٩%) يقابلها ما نسبته (٣٧,١%) على أن ذلك تحد ثانوي، والتقليد والمحاكاة للثقافات الاجتماعية سجلت نسبة التحدي الرئيسي (٤٨,٦%) وسجلت نسبة التحدي الثانوي (٥١,٤%)، وأما خلخلة الأمن الاجتماعي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة فقد تصدرت النسب على اعتبارها تحدياً رئيسياً حيث وصلت إلى (٧٧,١%) يقابلها نسبة (٢٢,٩%) على اعتبارها تحدياً ثانوياً.

– **محور التحديات الإقليمية:** وقد اشتمل هذا المحور هو الآخر على تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية، وأما رؤية مجتمع العينة فيما يتعلق بتحديات هذا المحور فقد جاءت على النحو التالي:

١. **التحديات السياسية على الصعيد الإقليمي:** يرى ما نسبته (٦٨,٦%) في أطماع دول الجوار الإقليمي ببعض أجزاء الوطن العربي تحدياً رئيسياً للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٢٨,٦%) كتحد ثانوي، وسجلت اللاأدري ما نسبته (٢,٩%). وبمحاولة فرض سياسات إقليمية سجلت نسبة المبحوثين على اعتبار ذلك تحدياً رئيسياً (٦٢,٩%)، يقابلها (٣٧,١%) على أنها تحد ثانوي. وأما مشروعات طمس الهوية العربية مثل (المشروع الشرق–أوسطي الجديد) فقد احتلت نسبته الأولى على اعتبار ذلك تحدياً رئيسياً (٧١,٤%)، يقابلها (٢٨,٦%) على اعتبار ذلك تحدياً ثانوياً. واختلاف التوجهات السياسية العربية رأى ما نسبته (٦٢,٩%) من العينة انه تحد رئيسي، وما نسبته (٣٧,١%) انه تحد ثانوي، وبسياسة دولة الكيان الصهيوني في تهميش دور القيادات السياسية العربية على الصعيد الإقليمي رأت العينة نفس نسبة اختلاف التوجهات السياسية العربية في اعتبار التحدي الرئيسي والثانوي، حيث سجلت على التوالي (٦٢,٩%)، (٣٧,١%).

٢. **التحديات الاقتصادية على الصعيد الإقليمي:** يرى ما نسبته (٥٧,١%) ان أطماع بعض دول الجوار في الثروات العربية هي تحد رئيسي للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٤٢,٩%) كتحد ثانوي، وبتحكم دول الجوار بمصادر المياه والممرات المائية الإقليمية على اعتبار ذلك تحدياً رئيسياً سجلت النسبة (٨٢,٩%)، يقابلها على أنها تحد ثانوي نسبة (١٧,١%)، وبتزايد العمالة الأجنبية الوافدة مقابل هجرة العقل والكفاءات العربية للخارج رأى ما نسبته (٤٨,٦%) أنه تحد رئيسي، يقابلها ما نسبته (٥١,٤%) على أنه تحد ثانوي، وأما انخفاض مستوى التعاون الاقتصادي مع دول الجوار والدول النامية عموماً فقد سجلت النسبة على اعتباره تحدياً رئيسياً (٣١,٤%) يقابلها ما نسبته (٦٨,٨%) على أنه تحد ثانوي، في حين سجل التغلغل والأطماع الصهيونية في ثروات الوطن العربي واعتباره تحدياً رئيسياً ما نسبته (٦٨,٦%)، يقابلها ما نسبته (٣١,٤ %) تعتبره تحدياً ثانوياً.

٣. **التحديات الاجتماعية والثقافية على الصعيد الإقليمي:** يرى ما نسبته (٢٨,٦%) بالحساسيات المذهبية والعرقية مع دول الجوار كتحد رئيسي للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٦٨,٦%) كتحد ثانوي، وسجلت اللاأدري ما نسبته (٢,٩%). وبتأثير العمالة الوافدة والأجنبية في البنية الاجتماعية والثقافية العربية كتحد رئيسي سجلت الفقرة ما نسبته (٣٤,٣%)، يقابلها ما نسبته (٦٥,٧%) كتحد ثانوي، وأما تصدير الفكر الاجتماعي والثقافي فقد سجلت ما نسبته (٤٢,٩%) كتحد رئيسي، وسجلت ما نسبته (٤٨,٦%) كتحد ثانوي، ونسبة اللاأدري سجلت (٨,٦%) وهي أعلى نسبة اللاأدري بين نسب رؤية المبحوثين. وأما العلاقة الاجتماعية والثقافية مع دول الجوار بسبب الأبحاث والدراسة فقد سجلت على اعتبارها تحدياً رئيسياً ما نسبته (٨,٦%) وعلى اعتبارها تحدياً ثانوياً (٨٢,٩%)، وسجلت نسبة اللاأدري (٨,٦%) لتشارك تصدير الفكر الاجتماعي والثقافي في نسبة اللاأدري في أعلى نسبة، في حين ترتفع نسبة خلخلة البنية الثقافية والاجتماعية بسبب التطبيع على أنها تحد رئيسي بين التحديات الاجتماعية والثقافية إلى أعلى النسب لتسجل ما نسبته (٦٢,٩%)، يقابلها ما نسبته (٣٤,٣%) على اعتبارها تحدياً ثانوياً. وتسجل اللاأدري ما نسبته (٢,٩%).

– **محور التحديات الدولية:** وقد اشتمل هذا المحور أيضاً على تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وسجلت نسبة

المبحوثين من أفراد العينة الدراسية نسباً متفاوتة إزاء كل تحد من تحدياتها وقد جاءت رؤية أفراد العينة بالنسبة المئوية على النحو التالي:

١.**التحديات السياسية على الصعيد الدولي:** يعتقد ما نسبته (٧١,٤%) بالهيمنة القطبية الأحادية على النظام الدولي كتحد رئيسي للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٢٨,٦%) على اعتبار ذلك تحدياً ثانوياً، وبالتبعية السياسية العربية للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة واعتبار ذلك تحدياً رئيسياً سجلت الفقرة ما نسبته (٧١,٤%)، يقابلها كتحد ثانوي ما نسبته (٢٨,٦%)، وأما فيما يتعلق بإسهامات الدول الغربية في ترسيخ الاختلالات بين الدول العربية فقد سجلت نسبة التحدي الرئيسي (٦٢,٩%)، ونسبة التحدي الثانوي (٣٧,١%)، وسجل الدعم الأمريكي السياسي المطلق لإسرائيل كتحد رئيسي ما نسبته (٧٤,٣%)، مقابل (٢٥,٧%) كتحد ثانوي. وكانت نسبة إمكانية استخدام سلاح النفط لحماية الأمن القومي العربي (٥١,٤%) كتحد رئيسي، وما نسبته (٤٥,٧%) كتحد ثانوي. وسجلت نسبة اللاأدري في هذا الشأن (٢,٩%).

٢. **التحديات الاقتصادية على الصعيد الدولي:** يرى ما نسبته (٨٢,٩%) بالتبعية الاقتصادية العربية للاقتصاديات الأجنبية كتحد رئيسي للنظام الإقليمي العربي، يقابل هذا ما نسبته (١٧,١%) على اعتبار ذلك تحدياً ثانوياً. وسجلت شروط صندوق النقد والبنك الدوليين في اعتماد أساليب محددة للتنمية في بعض الأقطار العربية (سياسات التصحيح الاقتصادي) كتحد رئيسي ما نسبته (٧٤,٣%)، وكتحد ثانوي (٢٥,٧%). وأما الهوة الكبيرة بين مستويات المعيشة والتطور الاقتصادي بين الأقطار العربية فقد سجلت كتحد رئيسي ما نسبته (٣٧,١%)، وما نسبته (٦٢,٩ %) كتحد ثانوي، وبخصوص محاولة فرض نمط الإنتاج والاستهلاك الغربيين على المجتمعات العربية، فقد سجلت ما نسبته (٥٤,٣%) كتحد رئيسي، وما نسبته (٤٥,٧ %) كتحد ثانوي، في حين احتل غياب السوق العربية المشتركة أعلى نسب التحدي الرئيسي حيث بلغت (٧٧,١%) مقابل ما نسبته (٢٠%) اعتبرتها العينة تحدياً ثانوياً، وأما نسبة اللاأدري فقد سجلت (٢,٩%).

٣. **التحديات الاجتماعية والثقافية على الصعيد الدولي:** يرى ما نسبته (٥٤,٣%) باختراق الثقافة الغربية للمجتمعات العربية كتحد رئيسي للنظام الإقليمي العربي، وما نسبته (٤٥,٧%) يرى أن ذلك تحد ثانوي. وبانفتاح الأسرة العربية على غرار نمط الأسرة الغربية يرى ما نسبته (٤٢,٩%) بذلك تحدياً رئيسياً، وما نسبته (٥٧,١%) تحدياً ثانوياً. وبالتدخل الغربي بتصميم المناهج التعليمية في الدول العربية رأى ما نسبته (٥١,٤%) ان ذلك تحد رئيسي، وما نسبته (٤٥,٧%) أن ذلك تحد ثانوي، ونسبة اللاأدري سجلت (٢,٩%). وأما الاستشراق ودوره في خلخلة البنية الاجتماعية والثقافية العربية فقد رأى ما نسبته (٢٠%) أنه تحد رئيسي، ونسبة (٧٧,١%) انه تحد ثانوي، ونسبة اللاأدري سجلت (٢,٩%). في حين ان تشجيع الانحلال والتفكك الأسري في المجتمعات العربية من خلال وسائل الإعلام الأجنبية وقد سجلت على أنها تحد رئيسي أعلى النسب في هذا المقام وبلغت (٧٤,٣%) مقابل (٢٢,٩%) لصالح التحدي الثانوي، واللاأدري سجلت نسبتها (٢,٩%).

ثالثاً: محور الحلول المقترحة لتحديات النظام الإقليمي العربي: وقد اشتمل هذا المحور على حلول سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وذلك تبعاً لتصنيف التحديات.وقد سجلت رؤية أفراد العينة نسباً متفاوتة إزاء كل فقرة من فقرات كل منها وجاءت على النحو التالي:

-**الحلول السياسية:** وقد حددت هذه الحلول بثلاثة حلول، سجلت من منظور أفراد العينة نسباً متفاوتة، فكانت كما يلي:

١. الوحدة العربية تهمش التحديات وتذيبها: وقد سجلت هذه الفقرة ما نسبته (٨٢,٩%) من أفراد العينة لصالح هذا الحل كحل رئيسي للتحديات السياسية، وما نسبته (١٧,١%) على اعتباره حلاً ثانوياً.

٢. العمل بالتعددية السياسية وترسيخ قواعد المؤسسية العربية: رأى ما نسبته (٨٠%) من أفراد العينة في هذا الحل حلاً رئيسياً للتحديات السياسية، واعتبره ما نسبته (٢٠%) حلاً ثانوياً لهذه التحديات.

٣. استثمار عامل الدين يولد القدرة على مواجهة التحديات على الصعيد الدولي: فقد رأى ما نسبته (٤٢,٩%) في هذا الحل حلاً رئيسياً للتحديات السياسية، وسجلت ما نسبته (٥١,٤%) لصالحه كحل ثانوي لهذه التحديات، في حين سجلت نسبة اللاأدري (٥,٧%) حيث انها لم تستطع ترجيح رؤيتها لهذا الحل على اعتباره حلاً رئيسياً أو ثانوياً.

- **الحلول الاقتصادية:** وقد حددت الحلول الاقتصادية بثلاثة حلول وكانت النسب متفاوتة لصالح كل حل وكما يلي:

١. إنشاء سوق عربية موحدة وزيادة الاستثمار العربي، فقد سجلت النسبة لهذا الحل على اعتباره حلاً رئيسياً (١٠٠ %)، وانفرد هذا الحل بهذه النسبة عن بقية الحلول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بأن سجل نسبة كاملة حازت على إجماع كل الفئة المبحوثة دون استثناء.

٢. السعي إلى امتلاك وتوطين العامل التكنولوجي للصناعات العربية: فقد سجلت ما نسبته (٩١,٤ %) لصالح اعتباره حلاً رئيسياً، وما نسبته (٨,٦%) لصالح اعتباره حلاً ثانوياً.

٣. العمل على إيجاد تكتلات اقتصادية عربية وإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية: فقد رأى ما نسبته (٩٧,١%) من أفراد العينة أن هذا الحل حل رئيسي للتحديات الاقتصادية، في حين رأى ما نسبته (٢,٩%) أنه حل ثانوي لتلك التحديات.

– **الحلول الاجتماعية والثقافية:** وقد حددت هذه الحلول بثلاثة حلول سجلت هي الأخرى نسباً متفاوتة في رؤية عينة الدراسة وكانت كما يلي:

١. تنشئة الجيل تنشئة ثقافية تغرس القيم العربية والإسلامية القادرة على المواجهة: سجلت هذه الرؤية لأفراد العينة المبحوثة لصالح هذا الحل على اعتباره حلاً رئيسياً ما نسبته (٨٥,٧%)، وكانت النسبة على اعتباره حلاً ثانوياً (١١,٤%)، وسجلت نسبة اللاأدري (٢,٩%).

٢. الانفتاح على العالم للاستفادة من إيجابيات الثقافة العالمية: فقد سجلت هذه الفقرة ما نسبته (٤٥,٧%) لصالح اعتبار ذلك حلاً رئيسياً للتحديات الاجتماعية والثقافية، وما نسبته (٥٤,٣%) لصالح اعتبار ذلك حلاً ثانوياً.

٣. التركيز على حرية الرأي والرأي الآخر: فقد سجلت نسبة الرؤية لأفراد العينة لصالح اعتبار ذلك حلاً رئيسياً (٨٢,٩%)، و(١٧,١%) على اعتباره حلاً ثانوياً.

مناقشة النتائج

أولاً: محور التحديات:

– التحديات الداخلية:

١. **التحديات السياسية:** أشارت نتائج الدراسة بعد تفريغ إجابات الفئة المبحوثة الى أن جميع التحديات السياسية المطروحة تحديات رئيسية باستثناء تحدي حساسية علاقات الجوار، حيث اعتبرت من التحديات الثانوية، فقد أشارت نسب هذه التحديات إلى ما يتراوح بين (٧١,١%–٨٥,٧%)، وجميع هذه التحديات تتعلق بأنظمة الحكم، وقد برز تحدي فقدان الثقة بين أنظمة الحكم وقواعدها الشعبية من بينها ليسجل أعلى نسبة من نسب العينة المبحوثة، في حين يرفض أفراد العينة اعتبار حساسية علاقات الجوار العربية تحدياً رئيسياً للنظام الإقليمي العربي، حيث سجلت كتحد ثانوي أكثر مما سجلت كتحدٍ رئيسي، وهذا يعني أن أنظمة الحكم تثير مثل هذه الحساسيات التي تطفو على السطح لتوجيه نظر الشعوب إلى خارج الحدود من أجل صرف نظر الشعوب عن تتبع عورات الحكم على الصعيد الداخلي لدى دول النظام الإقليمي العربي وهذا ما يرفضه أهل الاختصاص من أهل العلم في اعتبار علاقات الجوار تحدياً للنظام الإقليمي العربي.

٢. **التحديات الاقتصادية:** أشارت نتائج الدراسة بعد تفريغ إجابات الفئة المبحوثة واستخراج النسب المئوية لهذه الإجابات إلى اعتبار كل التحديات الاقتصادية المطروحة على أفراد العينة تحديات اقتصادية رئيسية، حيث أشارت نسب الإجابات إلى حصرها بين (٥٧,١ % – ٧٧,١%)، واحتل ارتفاع المديونية في موازنات الدول العربية أعلى نسبة تحد رئيسي، وهذا باعتقادنا يعود إلى الفساد المستشري في جسم النظام الإقليمي العربي الذي لا تقوى معه الحكومات على ضبط سياسة الإنفاق، وعدم قدرتها على إنجاح خطط التنمية للتقليل من قيمة فاتورة المشتريات، واحتل التداخل بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي الذي ينعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية البينية العربية نفس نسبة ارتفاع المديونية في اعتبار ذلك تحدياً رئيسياً، وهذا في اعتقادنا يعود إلى عدة اعتبارات أهمها المزاجية في اتخاذ القرارات، وعدم الاحتكام للقواعد السياسية والاقتصادية التي تعتبر مرجعية يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات، وغياب الجدية وطغيان المصلحة الشخصية على المصلحتين الوطنية والقومية في آن واحد، في حين تتدنى نسبة التحديات الرئيسية ليشكل التفاوت في توزيع الثروات العربية أدناها، وربما يعود ذلك إلى قناعة كل وحدة سياسية من وحدات النظام الإقليمي العربي بقطريتها وبقدرها إزاء هذا التفاوت. في حين رفض أفراد العينة اعتبار أي من هذه التحديات تحديات ثانوية وهذا يعني أن هذه التحديات اختيرت بعناية فائقة من قبل الباحثين عند وضع الاستبانة.

٣. **التحديات الاجتماعية والثقافية:** أشارت نتائج الدراسة بعد تفريغ إجابات المبحوثين إلى اعتبار كافة التحديات المطروحة في هذا السياق تحديات رئيسية باستثناء تحدي التقليد والمحاكاة للثقافات الاجتماعية الغربية، حيث سجلت نسبة التحديات الرئيسية ما بين (٦٢,٩% –٧٧,١%) وأكبر نسبة في هذا التوجه سجلتها خلخلة الأمن الاجتماعي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، وهذا يفسره الإقبال على العمالة الأجنبية الوافدة على الوطن العربي وخاصة في منطقة الخليج العربي، مقابل العزوف عن العمالة العربية، مما أدى إلى عملية إحلال الأغراب محل العرب، وهذا أدى بالإضافة إلى تفشي البطالة

في صفوف العمالة العربية، إلى أن ثقافة الوافدين قد شكلت خطراً على الهوية العربية، وهذا ما يفسر اهتزاز الهوية الثقافية العربية الواردة واعتبارها في المقام الأول تحدياً رئيسياً هي الأخرى لكونها سجلت مع خلخلة الأمن الاجتماعي النسبة الأعلى (٧٧,١%)، والتي لم تقوَ المناهج الدراسية العربية والمصنفة بدورها كتحدٍ رئيسي على تصحيح انحراف الهوية، وفتح قصور المناهج الطريق أمام الغرب في هجومه على الإسلام وتصويره أداة للتخلف الاجتماعي والثقافي، في حين أشارت نتائج الدراسة إلى رفض اعتبار التقليد والمحاكاة للثقافات الاجتماعية الغربية تحدياً رئيسياً، بل صنفته من التحديات الثانوية وهذا ما يبرر اعتبار الفئة المبحوثة هذا التحدي نتيجة من نتائج التحديات الواردة في قائمة التحديات الاجتماعية والثقافية الداخلية، التي رأى فيها أفراد العينة جميعها تحديات رئيسية حيث سجلت نسبة آراء العينة لهذا التحدي أقل من (٥٠%) من نسبة الآراء.

- التحديات الإقليمية:

١. **التحديات السياسية:** أشارت نتائج دراسة المبحوثين بعد استخراج النسب المئوية لإجاباتهم إلى اعتبار كافة التحديات الواردة تحت هذا البند تحديات رئيسية، حيث أشارت كافة النسب إلى أكثر من ٥٠% لصالح ذلك، وبلغت ما بين (٦٢,٩ % -٧١,٤ %)، حيث احتل تحدي مشروع طمس الهوية العربية مثل (المشروع الشرق-أوسطي الجديد) قائمة هذه التحديات، وهذا في اعتقادنا ما تستند إليه السياسات الغربية عامة والولايات المتحدة اليوم خاصة، وذلك بصياغتها لاستراتيجية تفتيت الوطن العربي انطلاقاً من مرجعية هذه الاستراتيجية التي جاءت بها لجنة توصيات مؤتمر لندن (١٩٠٥-١٩٠٧) - وقد تمت الإشارة إلى ذلك - وإيجادها لدولة الكيان الصهيوني كمرض سرطاني خبيث تعبث في جسم النظام الإقليمي العربي، في حين تتساوى باقي نسب التحديات السياسية الإقليمية الأخرى والمتمثلة بـ: محاولة فرض سياسات إقليمية على الدول العربية، واختلاف التوجهات السياسية العربية في علاقاتها مع دول الجوار، وسياسة دولة الكيان الصهيوني في تهميش دور القيادات السياسية العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإن سجلت أطماع دول الجوار الإقليمي لبعض أجزاء الوطن العربي أعلى من هذه النسب المتساوية. وهذا في اعتقادنا - يعود إلى ترسيم الحدود المشوه الذي أملته الدول الاستعمارية قبل خروجها من المنطقة العربية، واختلاقها لمواطن احتكاك لتكون أسباباً في إعادتها للمنطقة في الوقت الذي تطفو فيه الصراعات الحدودية على السطح. هذا وقد رفض أفراد العينة حسب ما تشير إليه النتائج اعتبار أي من التحديات السياسية الإقليمية الواردة تحديات ثانوية، لكون النسب لم تسجل في أي منهـا لصالح التحـديات الثـانوية وهي نسبة (٥٠%) فما فوق.

٢. **التحديات الاقتصادية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار ثلاثة تحديات من التحديات المطروحة تحديات رئيسة وقد تراوحت النسب بين (٥٧,١% - ٨٢,٩%)، وسجلت النسبة الأعلى من بينها كتحدٍ رئيسي، تحكم دول الجوار بمصادر المياه والممرات المائية الإقليمية، وهذا بسبب الضعف العربي وعدم المقدرة على امتلاك القوة للدفاع عن مياه العرب ومصالحهم، وعدم سماح الغرب للعرب في امتلاك القوة من جهة أخرى، يلي هذا التحدي في الارتقاء إلى مصاف التحديات الرئيسية التغلغل والأطماع الصهيونية في امتلاك ثروات الوطن العربي، وهذا ما يفسر الدعم الغربي عامة والأمريكي خاصة للكيان الصهيوني مما جعله يتطلع إلى ما وراء حدود كيانه المصطنع في قلب الوطن العربي، ونظرته لامتصاص الثروة العربية لأن في ذلك إكسابه قوة وفي الجانب العربي إكسابه ضعفاً، الأمر الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى ديمومته وبقائه أطول مدة ممكنة في قلب النظام الإقليمي العربي، وما أشارت إليه نتائج الدراسة من رفض اعتبار بعض التحديات الواردة في التحديات الاقتصادية الإقليمية تحديات رئيسية لكونها مالت إلى تسجيل نسبة أقل من (٥٠%) لصالح اعتبارها تحديات ثانوية، حيث سجلت ما بين (٣١,٤%-٤٨,٦%)، كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التعاون الاقتصادي مع دول الجوار والدول النامية عموماً على اعتبارها تحديات ثانوية، وهذا في اعتقادنا يفسر إدراك أفراد العينة المبحوثة لثراء النظام الإقليمي العربي ومقدرته على الاكتفاء الذاتي فيما لو تحققت فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة، حيث أشارت فقرة الحلول إلى إعطاء هذا الحـل (إنشـاء السـوق) ما نسبتـه (١٠٠%) وهي نسبة كامل أفراد العينة.

٣. **التحديات الثقافية والاجتماعية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار ثلاثة تحديات من أصل خمسة تحديات ثانوية حيث أشارت نسبة آراء المبحوثين إلى أكثر من (٥٠%) لصالحها كتحديات ثانوية، مع نسب متفاوتة إلى كل من هذه التحديات الثانوية تراوحت بين (٦٥,٧%-٨٢,٩%)، وكان أعلاها نسبة تحدي العلاقة الاجتماعية والثقافية مع دول الجوار بسبب الزيجات والدراسة، وهذا ما يبرره كثرة وتنوع واختلاف العلاقات التي تحكم النظام الإقليمي العربي ودول

الجوار، وذلك بسبب التلازم في المواقع من جهة وبسبب اعتبار دول الجوار للنظام الإقليمي العربي بمثابة بوابات الدخول والعبور لدول الجوار من جهة ولبقية دول العالم من جهة أخرى، وبسبب ميل طلبة دول النظام الإقليمي العربي للدراسة في جامعات دول الجوار لتقارب العادات والتقاليد إلى حدٍ كبير مع دول جوار النظام الإقليمي العربي، وما ينشأ عن ذلك من علاقات عاطفية تؤدي إلى الزواج في كثير من الأحيان، وهذا بدوره يخلق تحدياً، لكون ذلك يؤدي إلى اختراق النظام العربي من النواحي الثقافية والاجتماعية، وربما يخلق ثقافة جديدة تعد خليطاً في الوطن العربي قوامها ثقافة الأب من جهة وثقافة الأم من جهة أخرى، في حين أشارت نتائج الدراسة إلى رفض اعتبار خلخلة البنية الثقافية والاجتماعية بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني تحدياً ثانوياً بل اعتبرته تحدياً رئيسياً، وهذا في اعتقادنا يعود إلى إدراك أفراد العينة لاعتبار التطبيع مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالحلول المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ولطالما يدرك أفراد العينة أن الحلول عبر مسيرة الزمن التفاوضي منذ مؤتمر مدريد ولغاية الآن لم تأت بنتائج إيجابية لصالح حل القضية العربية المركزية (فلسطين)، ذلك التطبيع لا يشق طريقه نحو صفوف سكان النظام الإقليمي العربي، وتجدر الإشارة الى أن أفراد العينة رغم اعتبارهم تصدير الفكر الاجتماعي والثقافي من التحديات الثانوية، إلا أن نسبة ذلك لم تصل إلى (٥٠%) بل سجلت (٤٨,٦%) وهذا يعني أن أفراد العينة يدركون أن قنوات تصدير الفكر ليست بالمستوى المطلوب لتقوى على تصديره إلى خارج الحدود.

- التحديات الدولية:

١. التحديات السياسية: أشارت نتائج الدراسة إلى أربعة تحديات من التحديات السياسية وحسب النسبة المئوية المستخرجة من آراء أفراد العينة كتحديات رئيسية تراوحت نسبتها بين (٥١,٤%-٧٤,٣%) وقد احتل أعلى نسب التحديات الدعم الأمريكي السياسي المطلق لدولة الكيان الصهيوني، وفي اعتقادنا ان ما يبرر هذا وقوف الولايات المتحدة إلى جانب دولة الكيان الصهيوني منذ الإعلان عن قيامها، حيث كانت الولايات المتحدة أول المعترفين بها، ولفاعلية وتأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، واستجداء مرشحي الرئاسة الأمريكية الأصوات اليهودية في أثناء عملية الانتخاب، والمال اليهودي لتمويل الحملات الانتخابية، وإحاطة الرئيس الأمريكي بعددٍ كبير من المستشارين اليهود ومن هم بالمناصب الحساسة في إدارة الرئيس[١٩]. في حين شكل التحدي القائم على التبعية السياسية العربية للغرب التحدي الرئيسي الثاني واحتل النسبة الثانية، وهذا في اعتقادنا قد ولّد حالة التبعية ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: أن دول النظام الإقليمي العربي اليوم كانت مستعمرة من قبل الغرب، وبالتالي أخذت هذه الدول تقلد المستعمِر الغربي في السياسة والإدارة، والاعتماد على الغرب المستعمر في الأمور الاستشارية والتمويل والأسواق الغربية، لأن الدولة القطرية العربية لا تستطيع الاكتفاء الذاتي في ظل غياب السوق العربية المشتركة والتكافل والتعاون العربيين، ومع أن الاستعمار قد خرج بزيه العسكري إلا أنه عاد بزي مدني، فقبل رحيله ولى القيادات التي دربها على طريقته الخاصة زمام الأمور، فنفذت كل السياسات التي تتماشى مع سياسته ولا تعاديها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار هيمنة القطبية الأحادية على النظام الدولي تحدياً رئيسياً للنظام الإقليمي العربي، يأتي في الدرجة الثالثة من التحديات الدولية السياسية، وهذا له ما يبرره لكون الولايات المتحدة أخذت تفرض سياستها التي تريد على أي جزء في العالم، وسيطرتها على كل الهيئات الدولية لتتماشى مع سياستها المتخذة، والنظام الإقليمي العربي واقع تحت سيطرة أحادية القطبية وبشكل محكم لأكثر من سبب منها: الموقع الاستراتيجي للوطن العربي وغناه بالثروات الطبيعية، وأخذ الولايات المتحدة على عاتقها رعاية دولة الكيان الصهيوني في المنطقة، لذا فقد التزمت بناءً على ذلك بابقاء دول النظام الإقليمي العربي في حالة ضعف ودولة الكيان الصهيوني في حالة قوة. وأما ما أشارت إليه الدراسة على اعتبار إسهامات الدول الغربية في ترسيخ الاختلالات بين الدول العربية كتحدٍ رئيسي يأتي بالدرجة الرابعة من التحديات الدولية السياسية، فهذا في اعتقادنا ينبع من سياسة المستعمر التي كانت قائمة منذ غزوه دول النظام الإقليمي العربي والقائمة على أساس "فرق تسد"، لكونها تخشى من قيام الوحدة بين دول الإقليم، وهذا ما أشارت إليه توصيات لجنة مؤتمر لندن (١٩٠٥-١٩٠٧) التي أشرنا إليها سابقاً، ولهذا اقتضت السياسة الغربية ترسيخ الاختلالات بين دول النظام الإقليمي لتبقى تحت شرنقة السيطرة الغربية لا تخرج منها، هذا وقد أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار إمكانية استخدام سلاح النفط العربي لحماية الأمن القومي العربي تحدياً رئيسياً ولكن بنسبة تزيد قليلاً عن (٥٠%) وهذا يعود إلى إدراك العينة المبحوثة أن الولايات المتحدة تأخذ بناصية الدول النفطية ولا تدعها تستخدم هذا السلاح بالمدى المنظور على أقل تقدير، لكون الغرب تحسب لذلك بعد حرب (١٩٧٣) واتخذ كافة

الاستعدادات لإفشال استخدام هذا السلاح مستقبلاً.

٢. **التحديات الاقتصادية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبارها أربعة من التحديات الاقتصادية الدوليةالواردة في الاستبانة تحديات رئيسية تراوحت نسبتها بين (٥٤,٣% - ٨٢,٩%)، وقد سجل أعلى نسبة كتحد رئيسي التبعية الاقتصادية العربية للاقتصاديات الأجنبية، وهذا في اعتقادنا يعود إلى إخفاق الخطط التنموية لدول النظام الإقليمي العربي، والقطرية الضيقة التي فرضتها السياسات الغربية على دول النظام الإقليمي، وسوء التخطيط الاقتصادي لدى دول الإقليم، ويأتي بعد هذا التحدي غياب السوق العربية المشتركة كما أشارت نتائج الدراسة، لكون مثل هذه السوق تحقق التكافل والتعاون العربي من جهة، وتؤدي إلى الاستغناء عن الأسواق الخارجية بصورة كبيرة[٢٠]، وتسهم في زيادة الاتجار العربي البيني، وهذا أخذ طريقه ليشكل أحد سُبل الوحدة المرجوة، وقد جاء بعد السوق في الترتيب كتحد رئيسي قروض صندوق النقد والبنك الدوليين في اعتماد أساليب محددة للتنمية في بعض الأقطار العربية (سياسات التصحيح الاقتصادي)، لكون هذه الشروط في اعتقادنا تأتي في صورة إملاءات من قِبَل صندوق النقد الدولي في ظل العجز المالي وتزايد مديونية وخدمة الدين لدى دول النظام الإقليمي العربي، فتجعل هذه المؤسسات المالية لا تقبل بالشروط في أي جلسة مفاوضات نقدية مع دول النظام الإقليمي العربي إلا التي تميل لصالحها.وقد أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار محاولة فرض نمط الإنتاج والاستهلاك الغربيين على المجتمعات العربية كتحد رئيسي، ويعود ذلك إلى انبهار دول النظام الإقليمي العربي بالأنماط الغربية إنتاجاً واستهلاكاً، في ظل تدني نمطية الإنتاج والاستهلاك العربي مقارنة بالغرب، وقيام الغرب بفرض هذه الأنماط من خلال ربطها بشروط من أجل تطبيقها في أي اتفاق بين الغرب وأي دولة من دول النظام الإقليمي العربي تكون الحاجة عند العرب أكثر إلحاحاً في التوصل إليه. هذا وقد أشارت نتائج الدراسة إلى رفض اعتبار الهوة الكبيرة بين مستويات المعيشة والتطور الاقتصادي بين الأقطار العربية والدول المتقدمة تحدياً رئيسياً، ويعود هذا في اعتقادنا إلى إمكانية تجاوز هذه الهوة فيما لو أحسنت دول النظام الإقليمي العربي استغلال إمكانياتها الاقتصادية عن طريق التعاون والتكامل العربيين، وقيام السوق العربية خاصة ان كل الإمكانيات متوافرة لدى دول الإقليم.

٣. **التحديات الاجتماعية والثقافية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار ثلاثة من التحديات الواردة في الاستبانة والخاصة بالتحديات الاجتماعية والثقافية تحديات رئيسية تراوحت نسبتها بين (٥١,٤%-٧٤,٣%) وفي مقدمة هذه التحديات تشجيع الانحلال والتفكك الأسري في المجتمعات العربية من خلال وسائل الإعلام الأجنبية، وهذا في اعتقادنا يعود إلى إدراك أفراد العينة لأن الترابط الأسري لم يعد كما كان عليه من قبل داخل المجتمعات العربية، وذلك بسبب الغزو الإعلامي للمنطقة العربية أفلاماً ومسلسلات... الخ، وعرض الصور الإباحية للأسرة الغربية والعادات والتقاليد الغربية، والتي تبرز حياة المدرسة والجامعة والصداقات داخل هذه المجتمعات وما تميل إليه من إرضاء الهوى والعاطفة، مما أوجد حالة من التمرد لدى جيل دول النظام الإقليمي العربي على عاداته وتقاليده المحافظة، فأخذ يقلد الغرب ويحاكيه في عاداته وتقاليده، كما ان التركيز الإعلامي الغربي على الأسرة العربية أدى إلى كثرة حالات الطلاق وتأخر سن الزواج، مما أدى إلى فوضى على مستوى الأسرة، ولابد من انعكاس هذه الفوضوية على المجتمع العربي ككل، فصنع من هذا تحدياً لمجتمع دول النظام الإقليمي العربي، هذا وقد أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار اختراق الثقافة الغربية للمجتمعات العربية تحدياً رئيسياً، يليه التدخل الغربي بتصميم المناهج في الدول العربية كتحد رئيسي آخر مع تقارب النسبة المئوية لآراء أفراد العينة في كليهما، وهذا يعود في اعتقادنا إلى تلازم الثقافة مع المناهج بل هي ثمرة المناهج ومحصلتها النهائية، وأما اعتبارهما تحدياً من التحديات الرئيسة، فمما لاشك فيه أن رقي الأمم وتقدمها لا يتم إلا عن طريق العلم النافع والمفيد، ولما كانت المناهج الثقافية العربية تصمم من قبل آخرين يقبعون خارج حدود النظام الإقليمي العربي أو ممن هم يعيشون داخل حدوده ولكنهم يؤمنون بأفكار الغرب وثقافته، فهم لا يريدون له والحالة هذه إلا الضعف والتفكك، فلا يضعون له من المناهج ما يساعد في بناء القوة، ولا يفتحون له من أبواب الثقافة إلا التي تزيده ضعفاً وتسهم في تقطيع أوصاله وتفكيكه.

هذا في حين رفضت نتائج الدراسة اعتبار انفتاح الأسرة العربية على غرار نمط الأسرة الغربية تحدياً رئيسياً من التحديات الاجتماعية والثقافية، وفي اعتقادنا ان أفراد العينة اعتبروا الدين الإسلامي عاملاً رئيساً في رفض الانفتاح الغربي، بالإضافة إلى استشعارهم لبدء صحوة للوعي العربي تبين سلبيات العولمة ومضارها، مما يؤدي إلى عدم الوقوع في فخها والسير في ركابها، كما رفضت نتائج الدراسة اعتبار الاستشراق ودوره في خلخلة البنية الاجتماعية والثقافية العربية تحدياً رئيسياً، وهـذا في اعتقادنا يعود إلى

تراجع دور المستشرقين على الساحة الثقافية الاجتماعية وذلك بسبب انتشار التعليم بصورة واسعة وتعدد سُبل توصيل العلم، وإعطاء مساحات واسعة على الساحة الإعلامية للعلماء وندواتهم ومحاضراتهم ومنتدياتهم الفكرية على اختلافها، وانتشار ثقافة الإنترنت مما يؤدي إلى ملاحظة المعلومة والتأكد من صحتها وعدم الإبقاء على ما يكتب أو يسمع من المستشرقين كمعلومة صحيحة تؤخذ كما جاءت على ألسنتهم وفي كتبهم.

ثانياً: محور الحلول المقترحة

أشارت نتائج الدراسة بعد تفريغ إجابات أفراد العينة والحصول على النسب المئوية للإجابات حول محور الحلول المقترحة وهي: حلول سياسية، واقتصادية، واجتماعية ثقافية الى ما يلي:

١. **الحلول السياسية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار الوحدة العربية، والعمل بالتعددية السياسية وترسيخ قواعد المؤسسية العربية، من الحلول الرئيسية، وجاءت النسب المئوية المستخلصة من آراء أفراد العينة لاعتبار ذلك حلاً رئيسياً لتسجل أعلاها حيث جاءت على التوالي(٨٢,٩%، ٨٠ %) وهذا في اعتقادنا يعود إلى اعتبار الوحدة رمزاً للقوة، والقوة أداة ردع لأي تحد من التحديات السياسية للنظام الإقليمي العربي، وأما العمل بالتعددية وترسيخ قواعد المؤسسية، فهذا بدوره يؤدي إلى نهج سياسي قائم على أساس تعاون القمة مع القاعدة والقاعدة مع القمة وهذا التعاون يؤدي إلى إنجاح المسيرة السياسية ويغلق كل الفجوات في حائطها، في حين رفضت نتائج الدراسة اعتبار استثمار عامل الدين كحل رئيسي من الحلول المقترحة، وهذا في اعتقادنا يعود الى أن نسبة المتدينين من أفراد العينة قليلة، وربما ذهب من رأى الدين على أنه حل ثانوي لما لاحظوه من حالات فشل لحركات وأحزاب دينية عبر مسيرة الزمن، وهذا نابع من عدم سماح الغرب لمثل هذه الحركات والأحزاب بالوصول للحكم لتسيير دفة السياسة في المنطقة العربية.

٢. **الحلول الاقتصادية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار الحلول الثلاثة الواردة في فقرة الحلول الاقتصادية في استبانة الدراسة حلولاً رئيسية وبنسب عالية جداً، حيث أجمعت نتائج الدراسة وبنسبة (١٠٠%) على أن إنشاء سوق عربية موحدة وزيادة الاستثمار العربي يعد حلاً رئيسياً للتحديات الاقتصادية، وهذا في اعتقادنا يؤدي إلى التكافل والتعاون العربيين، وزيادة التجارة البينية العربية وربما يقود إلى عملة عربية موحدة على غرار (اليورو) الأوروبي، وهذا بدوره يفك كثيراً من قيود التحديات التي تقيد الإرادة العربية الاقتصادية، يليها العمل على إيجاد تكتلات اقتصادية عربية وإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى وبنسبة (٩٧,١%)، وهذا في اعتقادنا ينسجم مع القاعدة القائلة: خير دفاع هجوم؛ فبدلاً من الوقوف لتلقي الضربات الاقتصادية الغربية، علينا أن نبدي شيئاً من المقاومة، ولا أفضل من استخدام نفس السلاح الذي يستخدمه الآخر: تكتلات اقتصادية غربية تقابلها تكتلات اقتصادية عربية وإقليمية لمواجهة التحدي الغربي، في حين أشارت نتائج الدراسة إلى ان السعي إلى امتلاك وتوطين العامل التكنولوجي يعد حلاً رئيسياً، وهذا في اعتقادنا يسهم إسهاماً كبيراً في إدخال صناعاتنا للأسواق العالمية من جهة، كما يسهم بالاستغناء عن الصناعات الأجنبية الأخرى وهذا بدوره يقلل من قيمة فاتورة الاستيراد ويزيد من قيمة فاتورة التصدير، فعندها يميل سلم الميزان التجاري لصالح دول النظام الإقليمي العربي.

٣. **الحلول الاجتماعية والثقافية:** أشارت نتائج الدراسة إلى اعتبار التنشئة الثقافية التي تغرس القيم العربية الإسلامية القادرة على المواجهة حلاً رئيسياً، حيث أشارت النسبة المئوية لأفراد العينة إلى (٨٥,٧%) من مجموع آراء أفراد العينة لصالح ذلك، وهذا في اعتقادنا يعود إلى اعتبار التنشئة بهذه الصورة حجر الأساس للبناء الثقافي والاجتماعي لمنطقة النظام الإقليمي العربي، فكلما كان الأساس قوياً كان البناء الفوقي قوياً هو أيضاً، في حين جاء التركيز على حرية الرأي والرأي الآخر في المرتبة الثانية من الحلول الرئيسية في قائمة الحلول الاجتماعية والثقافية، وهذا في اعتقادنا يعود إلى إدراك أفراد العينة لحالة الاستلاب لحرية الرأي والرأي الآخر داخل المنظومة الإقليمية العربية، وما لها من آثار سلبية تلف الحياة الاجتماعية والثقافية العربية بسبب الحالات الرقابية والصورة العقابية التي تطرحها مؤسسات الدولة في كل دول النظام الإقليمي العربي على من يدلي برأي ولو كان صائباً يخالف به الصوت والرأي الرسمي الذي تصنعه المؤسسات السياسية في دول النظام، في حين رفضت نتائج الدراسة اعتبار الانفتاح على العالم للاستفادة من إيجابيات الثقافة العالمية حلاً رئيسياً، وهذا في اعتقادنا ومن وجهة نظر أفراد العينة، مرده أن العالم لا يسوق إيجابيات خالصة بل يضمنها من السلبيات ما يخدم أهدافه ضمن المنظومة الإقليمية العربية، لأن الإيجابيات الخالصة تسهم إسهاماً في استقلالية القرار الاجتماعي والثقافي العربي عن الغرب، وهذا ما لا يريده الغرب ولا يسعى إليه.

وبناءً على ما سبق يمكننا إبراز التحديات التي احتوتها

استبانة هذا البحث، والحلول المقترحة التي رآها أفراد العينة، مرتبة حسب أهميتها تنازلياً، وبناءً على إجابات المبحوثين معتمدين في ذلك على النسب المئوية المستخلصة بعد تفريغ إجابات أفراد العينة والتي سجلت النسبة (٥٠% فما فوق)، لأن ما دون هذه النسبة يجعل التحدي أو الحل تحدياً أو حلاً ثانوياً ومثل هذه التحديات والحلول أسقطت ولم تذكر في الترتيب آنف الذكر، مع مراعاة نفس التصنيف لفقرات التحديات والحلول المعطاة، وقد جاءت على النحو التالي:

أولاً: فقرة التحديات

- التحديات الداخلية:

١. التحديات السياسية:

الرقم	التحدي السياسي	النسبة المئوية
١	فقدان الثقة بين أنظمة الحكم وقواعدها الشعبية	٨٥,٧%
٢	تراجع سيادة الدولة القطرية	٧٧,١%
٣	تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية	٧٤,٣%
٤	هشاشة شرعية أنظمة الحكم العربية	٧١,٤%

٢. التحديات الاقتصادية:

الرقم	التحدي الاقتصادي	النسبة المئوية
١	ارتفاع المديونية في موازنات الدول العربية	٧٧,١%
٢	التداخل بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي بما ينعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية البينية	٧٧,١%
٣	تدهور معدلات الإنتاج وانخفاض المستوى التنظيمي للصناعات العربية	٦٨,٦%
٤	إخفاق مشاريع التنمية في الدولة القطرية	٦٥,٧%
٥	التفاوت في توزيع الثروات العربية	٥٧,١%

٣. التحديات الاجتماعية والثقافية:

الرقم	التحدي الاجتماعي والثقافي	النسبة المئوية
١	خلخلة الأمن الاجتماعي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة	٧٧,١%
٢	قصور مناهج التدريس العربية عن الارتقاء الى مصاف القضايا الاجتماعية والثقافية العربية	٧١,٤%
٣	اهتزاز صورة هوية الثقافة العربية في نفوس النشء العربي	٦٨,٦%
٤	الهجمة الغربية على الإسلام وتصويره كأداة للتخلف الاجتماعي والثقافي	٦٢,٩%

- التحديات الإقليمية:

١. التحديات السياسية:

الرقم	التحدي السياسي	النسبة المئوية
١	مشروع طمس الهوية العربية مثل (المشروع الشرق- أوسطي)	٧١,٤%
٢	أطماع دول الجوار الإقليمي لبعض أجزاء الوطن العربي	٦٨,٦%
٣	اختلاف التوجهات السياسية العربية في علاقاتها مع دول الجوار	٦٢,٩%
٤	سياسة دولة الكيان الصهيوني في تهميش دور القيادات السياسية العربية على الصعيد الإقليمي	٦٢,٩%
٥	محاولة فرض السياسات الإقليمية على الدول العربية	٦٢,٩%

٢. التحديات الاقتصادية:

الرقم	التحدي الاقتصادي	النسبة المئوية
١	تحكم دول الجوار بمصادر المياه والممرات المائية الإقليمية	٨٢,٩%
٢	التغلغل والأطماع الصهيونية في ثروات الوطن العربي	٦٨,٦%
٣	أطماع بعض دول الجوار في الثروات العربية	٥٧,١%

٣. التحديات الاجتماعية والثقافية: سجلت التحديات جميعاً نسباً أقل من (٥٠%) لصالح التحدي الثانوي باستثناء رقم (٣٥ بالاستبانة) وهو خلخلة البنية الثقافية والاجتماعية بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني، حيث بلغت

النسبة (٦٢,٩%) واعتبر بذلك على انه تحد رئيسي من التحديات الاجتماعية والثقافية.

- **التحديات الدولية:**

١. التحديات السياسية:

الرقم	التحدي السياسي	النسبة المئوية
١	الدعم الأمريكي السياسي للكيان الصهيوني	٧٤,٣ %
٢	التبعية السياسية العربية للغرب عامة وللولايات المتحدة خاصة	٧١,٤ %
٣	هيمنة القطبية الأحادية على النظام الدولي	٧١,٤ %
٤	إسهامات الدول الغربية في ترسيخ الاختلالات بين الدول العربية	٦٢,٩ %

٢. التحديات الاقتصادية:

الرقم	التحدي الاقتصادي	النسبة المئوية
١	التبعية الاقتصادية العربية للاقتصاديات الأجنبية	%٨٢,٩
٢	غياب السوق العربية المشتركة	%٧٧,١
٣	شروط صندوق النقد والبنك الدوليين في اعتماد أساليب محددة للتنمية في بعض الأقطار العربية	%٧٤,٣
٤	محاولة فرض نمطي الإنتاج والاستهلاك الغربيين على المجتمعات العربية	%٥٤,٣

٢. التحديات الاجتماعية والثقافية:

الرقم	التحدي الاجتماعي والثقافي	النسبة المئوية
١	تشجيع الانحلال والتفكك الأسري في المجتمعات العربية من خلال وسائل الإعلام الأجنبية	%٧٤,٣
٢	اختراق الثقافة الغربية للمجتمعات العربية	%٥٤,٣
٣	التدخل الغربي بتصميم المناهج التعليمية في الدول العربية	%٥١,٤

ثانياً: فقرة الحلول المقترحة:

١. الحلول السياسية:

أ. الوحدة العربية ٨٢,٩%.

ب. العمل بالتعددية السياسية وترسيخ قواعد المؤسسية العربية ٨٠,٠%.

٢. الحلول الاقتصادية:

أ. إنشاء سوق عربية موحدة وزيادة الاستثمار العربي ١٠٠%.

ب. العمل على إيجاد تكتلات اقتصادية عربية وإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية ٩٧,١%.

ج. السعي إلى امتلاك وتوطين العامل التكنولوجي ٩١,٤%.

٣. الحلول الاجتماعية والثقافية:

أ. تنشئة ثقافية تغرس القيم العربية والإسلامية القادرة على المواجهة ٨٥,٧%.

ب. التركيز على حرية الرأي والرأي الآخر ٨٢,٩%.

التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من أجوبة المبحوثين والمتعلقة بالتحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي، يمكننا إبراز التوصيات التالية:

أولاً: البحث عن آلية لترسيخ الثقة بين أنظمة الحكم وقواعدها الشعبية، ولا تظهر إلا في ابتعاد النخب العربية عن التمسك بشخصانية السلطة، كواحدة من مفردات هذه الآلية، لان ذلك يؤدي إلى استعادة الثقة والمصداقية المفقودة بين القمة والقاعدة في الشارع العربي، وهذا من شأنه إيقاف كافة جوانب التباين بين الشعوب العربية، الأمر الذي سيقودنا إلى عدم تكريس القطرية والانفرادية والأنانية السياسية وهذه جميعها دعائم أساسية لبقاء النظام الإقليمي العربي وصموده قوياً أمام كل التحديات.

ثانياً: السعي لإقامة سوق عربية مشتركة، لأن ذلك يؤدي إلى تجارة بينية عربية واسعة، وهذا يقود إلى علاقات عربية عربية مثمرة، ويؤدي إلى الاستغناء عن كثير من السلع الأجنبية، والذي يعتبر في حد ذاته عنوان تبعية الاقتصاديات العربية للاقتصاديات الأجنبية، وبالسوق العربية المشتركة تتحرر الإرادة العربية مما تمليه الأسواق الأجنبية من شروط على الاتجار بين العرب وغيرهم.

ثالثاً: السعي لإقامة الوحدة العربية، ومن آليات ذلك توحيد المناهج الدراسية العربية، لأن المناهج الموحدة تنشئ

جيلاً موحداً فكرياً، وهذا هو النقطة الأولى للانطلاق نحو بناء الوحدة العربية، لأن المناهج الموحدة تنشئ جيلاً يؤمن بالوحدة ويعمل لأجلها، والمناهج غير الموحدة تصنع جيلاً يحارب حتى فكرة الوحدة ويمجّد القطرية، والوحدة في هذا المقام عنوان القوة، والقوة هي أداة ردع لكل تحدٍ يوجه للنيل من النظام الإقليمي العربي.

رابعاً: العمل على تنشئة الأجيال العربية تنشئة ثقافية تغرس القيم العربية الإسلامية في النفوس، القادرة على المواجهة، وهذا لا بد له من وضع مناهج بأيدي مفكرين تربويين عرب مسلمين ذوي اختصاص يميلون إلى الوسطية مع مراعاة ارتكازها على حرية الرأي والرأي الآخر، بحيث لا تقبل تقليد الآخر ومحاكاة ثقافته مع العمل على بناء فضائيات عربية إسلامية مستقلة تعمل على إيصال الصورة الحقيقية بلا رتوش للعالم، وهذا في حد ذاته يقف سداً أمام التحديات الثقافية والاجتماعية التي تهدد النظام الإقليمي العربي الداخلية والإقليمية والدولية على حدٍ سواء.

خامساً: التعاون مع دول الجوار الإقليمي العربي، وذلك باتباع سياسة حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون دوله الداخلية، وذلك من خلال اتفاقيات تُحترم، وزيادة التعاون بمختلف وجوهه مع دول الإقليم، وإبداء حُسن النوايا إزاء كل القضايا التي تثار والعمل على حلها من خلال قنوات تفاوضية وبنية الوصول إلى حل، وهذا من شأنه تفادي التحديات الإقليمية التي تواجه النظام الاقليمي العربي.

الهوامش

(١) للمزيد انظر: الحسن بن طلال، تحديات، افكار، ورؤية مستقبلية، مجموعة خطابات سمو الامير الحسن ولي العهد؛ تادرس، "السياسة الخارجية لادارة ريغان..."، مجلة الانماء العربي، المجلد ١، العدد (٢)، ص٣٦ – ٤٣؛ المصري، "نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير"، المستقبل العربي، مجلد ٢١، عدد (٢٣٣)، ص٨-١٢، Michael C. Hudson. 1977. Arab Politics.

(٢) مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، ص ١٧.

(٣) العويني، العالم العربي والنظام الدولي، مجلة شؤون عربية، العدد (٢٧)، ص٨– ٩.

(٤) عبد الدايم، موقف الصهيونية وحركة المقاومة العربية، ص١١، وانظر أيضا التونسي، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج١، دمشق، ص٤٧ – ٤٨.

(٥) Howard Morley Sachar. 1970. The Emergence of the Middle East, 2nd. Edn., 158.

(٦) الهزايمة، الايديولوجيا (العقائدية) والدولة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد (١٤)، العدد (٧)، ص١٧٦.

(٧) انطونيوس، يقظة العرب، ط٨، ص٣٥٣.

(٨) Leonard J. Stein. 1961. The Balfour Declaration, London, 548-549; Judge G. Sparrow, Modern Jordan, 59.

(٩) حبيب، "حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث"، المستقبل العربي، العدد (١٤٦)، ص١٩-٣٩.

(١٠) المجذوب، "الوحدة في الدساتير العربية، "المستقبل العربي، العدد (٢٥٢)، ص٤-١٤.

(١١) بني هاني، عبد الرزاق، ومحمد جهاد الشريدة، "الوحدة العربية من وجهة نظر المثقفين العرب"، المستقبل العربي، العدد (١٦٤)، ص٢٧-٣٣.

(١٢) مشاقبة، أمين، ومحمد عوض الهزايمة، "الادراك السياسي لإبعاد التمزق القومي العربي"، ملحق العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (٢٨).

(١٣) الطويسي، "الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي"، المستقبل العربي، العدد (٥)، ص٨٦ – ١١١.

(١٤) شرف الدين، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني "، المستقبل العربي، العدد (٢٧٨)، ص٣٦ – ٤٩.

(١٥) حسن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، رؤية عربية"، المستقبل العربي، العدد (٢٨٥)، ص٥-٢٣.

(١٦) الريماوي، "الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي: دراسة ميدانية"، المستقبل العربي، العدد ٢٣٣، ص٤٥-٥٥.

(١٧) غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الحادي والعشرين"، المستقبل العربي، المجلد ٢١، العدد (٢٣٢)، ص٤-٢٩.

(١٨) Uma Sekaran. 1984. Research Methods for Managers: A Skill Building Approach ,N.Y.: Wiley and Sons, 227.

(١٩) الهزايمة، الايديولوجيا والسياسة الخارجية، ص٩٤.

(٢٠) علي، "العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية"، المجلد ٢٥، العدد (٢٩٠)، ص٤٢-٥٥.

المصادر والمراجع

انطونيوس، جورج، يقظة العرب: تاريخ الحركة القومية، ط٨، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، ١٩٨٧، دار العلم للملايين.

بن طلال، الحسن، تحديات، افكار، ورؤية مستقبلية، مجموعة خطابات سمو الأمير الحسن ولي العهد (المجموعات الثانية والرابعة والسادسة)، تحرير د. بسام الساكت وعلي الدجاني، ١٩٨٩، الجمعية الأردنية للشؤون الاقتصادية الدولية، عمان.

بني هاني، عبدالرزاق، ومحمد جهاد الشريدة، ١٩٩٢، الوحدة العربية من وجهة نظر المثقفين العرب: دراسة استطلاعية، المستقبل العربي، ع١٦٤.

تادرس، نهى، ١٩٨١، السياسة الخارجية لادارة ريغان...، مجلة الانماء العربي، معهد الانماء العربي، مج١، ع٢.

التونسي، موسى كاظم، د.ت.، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج١، دمشق.

حبيب، كاظم، ١٩٩١، حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث، المستقبل العربي، ع١٤٦، نيسان.

حسن، حمدي عبد الرحمن، ٢٠٠٠، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، رؤية عربية، المستقبل العربي، ع٢٨٥، ص٥-٢٣.

الريماوي، حسين احمد حسن، ١٩٩٨، الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي: دراسة ميدانية، المستقبل العربي، ع٢٣٣.

السيد علي، عبد المنعم، ٢٠٠٣، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، مج٢٥، ع٢٩٠.

شرف الدين، فهمية، ٢٠٠٠، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، المستقبل العربي، ع٢٧٨.

الطويسي، باسم، ١٩٩٨، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي: وجهة نظر أردنية، المستقبل العربي، ع٥.

عبدالدايم، عبد الله، ١٩٧٢، موقف الصهيونية وحركة المقاومة العربية، دمشق.

العويني، محمد علي، ١٩٨٣، العالم العربي والنظام الدولي، مجلة شؤون عربية، ع٢٧.

غليون، برهان، ١٩٩٨، الوطن العربي امام تحديات القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، مج٢١، ع٢٣٢.

المجذوب، محمد، ٢٠٠٠، الوحدة في الدساتير العربية، المستقبل العربي، ع٢٥٢.

مشاقبة، امين، ومحمد عوض الهزايمة، ٢٠٠١، الادراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي: دراسة ميدانية، مج ٢٨، دراسات، ملحق عدد العلوم الإنسانية والاجتماعية، شهر كانون الأول.

المصري، طاهر، ١٩٩٨، نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير، المستقبل العربي، مج٢٣٣.

مطر، جميل، وعلي الدين هلال، ١٩٩٠، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الهزايمة، محمد عوض، ١٩٩٤، الايديولوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، تونس، جامعة تونس، كلية الحقوق.

الهزايمة، محمد عوض، ١٩٩٧، الايديولوجيا (العقائدية) والدولة: دراسة في الايديولوجيا اليهودية، ودورها في قيام الدولة، مؤتة للبحوث والدراسات، مج ١٤، ع٧.

Hudson, Michael C. 1977. Arab Politics, London: Yale Univ.

Sachar, Howard Morley. 1970. The Emergence of the Middle East (1914-1942), 2nd Edn., London: Allen.

Sekaran, Uma. 1984. Research Methods for Managers: A Skill Building Approach, N.Y.: Wiley and Sons.

Sparrow, Judge G. 1961. Modern Jordan, London: George Allen.

Stein, Leonard J. 1961. The Balfour Declaration, London.

Challenges of Arab-Regional System from the Perspective of Political Sciences Professors at the Jordanian Universities
A Field Study

*Abd-Al-Majeed Ali Al-Azzam and Mohammad Awadh Al-Hazaimeh**

ABSTRACT

The purpose of this study was two fold: First, to identify the challenges and obstacles which face the Arab Regional system from the view of political sciences faculty members at the Jordanian universities; and, second, to investigate the correlation between demographic variables and respondents' attitudes towards these challenges.

A questionnaire was developed and used as the main instrument for data collection, and was composed of two main sections: The first section includes the demographic variables; the second includes in its first paragraph the identified challenges while its second paragraph includes the proposed solutions for such challenges. Challenges were organized into three major categories: internal, regional and international, and each category was divided into three minor challenges: political, economic, and cultural.

The questionnaires were distributed onto the sample population, which consisted of forty individuals. The number of the returned questionnaires was thirty-five or 87.5 % of the total distributed ones.

To answer the question of the study, simple percentage statistics, one-way Analysis of Variance (ANOVA) at the (0.05) level of significance, and cross tabulation data were used.

Results showed no correlation between demographic variables and respondents' attitudes towards all aspects of challenges and proposed solutions on all of the levels, with exception to that a weak correlation was found between age variable and internal political challenges, and the same weak correlation was also found between political thought variable and cultural challenges and its proposed solutions on international level only.

The results also found that the most significant challenge on the political level was the lost trust between Arab political systems and their public; on the economic level the dominance of neighboring countries dominance over water resources, and Arab economic subordination to foreign economies, and on the cultural level the social instability due to unemployment.

As for the proposed solutions, results found that the most important one on the political level was the achievement of Arab unity; on the economic level was the establishment of Arab and regional economic communities and markets; and on the cultural level was to pursue a suitable socialization process based on Arab - Islamic virtues and values.

* Dept. of Political Sciences and Diplomatic Studies, Faculty of Business Administration, Private Applied Sciences University.
Received on 4/9/2002 and Accepted for Publication on 13/7/2003.